

مؤتمر العمل العربي
الدورة الأربعة
الجزائر / الجمهورية الجزائرية
15 - 22 أبريل / نيسان 2013

و.م.ع.ع.د 9 / 40



منظمة العمل العربية

البند التاسع

مستقبل التشغيل في ضوء المتغيرات الاقتصادية
والاجتماعية في الوطن العربي

**** تقديم :**

لقد أزال الحراك الشعبي العربي اللثام عن عمق التحديات الاقتصادية والاجتماعية في العديد من أقطار الوطن العربي وخاصة ما يتصل منها بقضايا التشغيل والبطالة.

ومن باب تأكيد المؤكد فإن معالجة هذه الإشكاليات المزمنة قطريا وقوميا تقتضي إيلاء الإنسان العربي الأهمية القصوى باعتباره غاية التنمية. وفي الوقت ذاته ولكونه موردا بشريا فهو يمثل أداة هذه التنمية لكسب رهاناتها بشروطها الجديدة ومن ضمنها على وجه الخصوص جودة التنمية والتنمية المحلية المستدامة وتنافسية الاقتصاد.

وانطلاقا من حجم هذه التحديات واستنادا إلى تجارب الأقاليم والبلدان الرائدة سريعة النمو، يتضح أن المقاربة الناجحة للنمو والتشغيل والحد من البطالة هي تلك التي يقودها القطاع الخاص متى وفرت له الحكومات بيئة أعمال مواتية ترفع القيود على الاستثمار الخاص وتثق في قواه وتعزز مصداقية الإصلاحات والتفديد بالتنفيذ الشفاف لقواعد السوق.

وبالتناظر، فإن مسؤولية القطاع الخاص لا تقل أهمية عن مسؤولية الدولة. فالقطاع الخاص يمثل البديل المأمول للقطاع العام على مستوى النمو والتشغيل والحد من البطالة والفقر.

وبالإضافة إلى ما هو مطلوب على المستوى القطري، فإن إشكالية البطالة لا يمكن حلها بصفة مستدامة إلا في إطار تكامل عربي اقتصادي واجتماعي بريادة القطاع الخاص وبدعم حقيقي من الحكومات العربية وفق قرارات القمم العربية التنموية : الاقتصادية والاجتماعية التي عقدت في يناير/ كانون الثاني 2009 ويناير/ كانون الثاني 2011 والتي أسست لحوكمة جديدة في مختلف مجالات التكامل العربي ومنها على وجه الخصوص مجالات الموارد البشرية والتشغيل وتنقل العمالة. وتظل هذه القرارات السياسية المرجعية المثلى لتنفيذ العقد العربي للتشغيل (2010-2020) الذي يمثل بدوره الاستراتيجية العربية لمستقبل التشغيل في السنوات المقبلة.

لقد استند الإعداد لهذا البند إلى مختلف النتائج والتوصيات المنبثقة عن الأنشطة التي نظمها مكتب العمل العربي في السنوات القليلة الماضية من مؤتمرات ومنتديات وندوات وورش فنية حول قضايا التشغيل والبطالة والموارد البشرية ودور الدولة ودور القطاع الخاص في التصدي إلى موضوع البطالة والتنمية الاجتماعية عموما وقطريا وعربيا.

كما تم الاهتداء بصفة أساسية لإنجاز هذا العمل بالقرارات الرائدة للقمم العربية التنموية : الاقتصادية والاجتماعية المتعاقبة (الكويت 2009 ، شرم الشيخ 2011 ، الرياض 2013) وبمضامين ورؤى العقد العربي للتشغيل (2010 - 2020).

ويركز هذا التقرير المتعلق بمستقبل التشغيل في ضوء المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي - على مقاربة اقتصادية هيكلية تمثل المعالجة الجوهرية لمسألة التشغيل والبطالة في السنوات المقبلة .

ويحتوى هذا البند على ثلاثة أبواب رئيسية :

1. الوقوف بإيجاز على تشخيص واقع التشغيل والبطالة بقدر ما تسمح به أحدث البيانات الرسمية المتوافرة .

2. القطاع الخاص الوطني .. رافعة أساسية للنهوض بالتشغيل .

3. القطاع الخاص العربي .. المهة الطبيعي لحل إشكالية البطالة في إطار التكامل القومي الاقتصادي والاجتماعي.

ويُستخلص من هذا التقرير بصفة أساسية ضرورة تفعيل دور القطاع الخاص ببعديه القطري والعربي الذي يمثل الدعامة الأساسية لحل إشكالية البطالة.

وإذ نعرض هذه الوثيقة على المؤتمر الموقر، نأمل دراستها ومناقشتها من خلال تشكيل لجنة فنية ثلاثية التمثيل من بين أعضائه وإضافة ما يمكن إضافته لها والتوصل إلى نتائج ومقترحات تمكن من نقله نوعية على طريق التكامل العربي لدفع عملية التشغيل والحد من البطالة، وتستجيب للمطالب الشعبية العادلة لتوفير فرص العمل والحماية الاجتماعية .

والأمر معروض على المؤتمر العام الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً في هذا الشأن.

والله ولي التوفيق ،،

أحمد محمد لقمان

المدير العام

المقدمة :

لقد كشفت الثورات وشتى أشكال الاحتجاجات الشبابية في العديد من أقطار الوطن العربي عن عمق التحديات الاجتماعية والاقتصادية بأبعادها المختلفة خاصة ما يتصل منها بقضايا التنمية بمفاهيمها الجديدة في علاقتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية وقضايا التنمية المستدامة في أبعادها المرتبطة بالتنمية المحلية والتهيئة الوطنية ومؤسسات الدولة في المناطق المحرومة.

وتضاف إلى هذه الإشكاليات التي برزت بكل حدة في الفترة الأخيرة قضايا ملحة أخرى مثل قضايا البيئة وتآكل التربة والتصحر وشح المياه وتأثيرات كل ذلك على الزراعة والعمالة الزراعية وهو ما يهدد بتوسيع دائرة الفقر والعجز الغذائي. وكذلك قضايا المعرفة ومختلف تطبيقاتها المعلوماتية والتكنولوجية والهندسية والعلمية التي باتت مفاتيح الدخول إلى المشهد العالمي الحالي وفك رموزه على مستوى الأفراد وكذلك مفاتيح المنافسة بين الاقتصادات ومفاتيح الريادة بين الشعوب والأمم ، هذا إلى جانب قضايا أخرى عديدة تتعلق بإدارة الشأن العام بمفردات الإصلاح السياسي والحوكمة الرشيدة.

وليس من باب التكرار القول إن معالجة هذه القضايا تقتضي إيلاء الموارد البشرية الأهمية القصوى باعتبارها المدخل الاستراتيجي لكسب رهانات التنمية بشروطها الجديدة ومن ضمنها رهان التشغيل وخفض البطالة والحد من الفقر.

ولئن كانت هذه التحديات المختلفة جوهرية وملحة، فإن أبرز ما أفرزه الحراك الاجتماعي العربي هو قضايا التشغيل والبطالة والفقر والتنمية المحلية في أقطار ما أصبح يُطلق عليها بالربيع العربي وفي الأقطار العربية ككل.

ولقد اتضح بكل جلاء أن تشعبات الواقع الاجتماعي والاقتصادي وتمظهراته الجديدة، خاصة المتعلقة منها بالتشغيل والبطالة، أصبحت عصية القراءة والفهم والفعل فيها بشبكات القراءة والفهم المطروقة وبالسلوكيات والمواقف وأدوات العمل التقليدية.

وتتطلب معالجة هذه المعضلات المتراكمة مقاربة جديدة ومجددة في إطار مشاركة فاعلة بين القطاع العام والقطاع الخاص والشركاء الاجتماعيين وهيئات المجتمع المدني بهدف الارتقاء بإحداثيات الشغل لمجابهة الطلب الإضافي والامتصاص التدريجي لمخزون البطالة، وهو ما يتطلب تنشيط الاستثمار ورفع نسق النمو وجودته وتطوير نظام المعلومات حول سوق العمل وضمان شفافيته وتكثيف الإحاطة بكل أصناف الوافدين على سوق العمل وتفعيل مؤسسات التدريب المهني والتشغيل والمؤسسات التربوية والجامعية لمزيد من تأكيد تشغيل المتخرجين من ناحية وللملاءمة المهارات والكفاءات مع حاجيات الاقتصاد من ناحية أخرى.

إن مخزون البطالة المستفحلة وطنيا وقوميا من ناحية ، والانتظارات الملحة للشباب والمجتمع من ناحية ثانية، والتطور المستمر للحاجيات الاقتصادية والنسق المتسارع لمتغيرات سوق العمل بحكم تطور نظم وأشكال الإنتاج ومتطلباتها من ناحية ثالثة - تقتضي فكرا مجددا ومقاربة استراتيجية يقظة ومبتكرة تعالج قضايا التشغيل العاجلة وتستشرف مستجدات المرحلة المقبلة اجتماعيا واقتصاديا ومعرفيا.

ويقتضي هذا التوجه الجديد إرساء أسس جديدة في مقارنة الموارد البشرية إعدادا وتأهيلا وتشغلا تُؤمن التفاعل الإيجابي بين مخرجات المنظومة التربوية وحاجيات الاقتصاد وتضمن التكامل الوظيفي مع متطلبات التنمية وطنيا وقوميا وتوفر قدرا أكبر من فرص العمل للحد من البطالة وفق استراتيجية مستقبلية.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أننا لن نكتشف العجلة من جديد، فخريطة الطريق لمستقبل التشغيل متوافرة وحدث حولها توافق فني على مستوى الخبراء والأطراف المعنية أولا، وإجماع سياسي عربي على مستوى القادة العرب ثانيا، ولا ينقصها حينئذ إلا التنفيذ الجاد، ذلك أنه تم التأسيس لهذا التمشي المستقبلي بشكل استباقي في إطار العقد العربي للتشغيل (2010-2020) الذي طرحته منظمة العمل العربية ووضعت له أهدافا استراتيجية محددة آلت مباشرة إلى قرارات عربية ملزمة مبدئيا.. وتتمثل هذه الأهداف في :

1. تخفيض معدلات البطالة في جميع الأقطار العربية بمقدار النصف .
2. تخفيض نسبة من يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد إلى النصف .
3. تيسير تنقل العمالة العربية بين الأقطار العربية .
4. رفع معدل النمو في الإنتاجية بنسبة 10 % خلال فترة العقد في كل الأقطار العربية .
5. رفع نسبة الملتحقين بالتعليم التقني والتدريب المهني إلى 50 % من الملتحقين بالتعليم.

ويمكن تكثيف المقاصد الأساسية من هذه الأهداف في ثلاثة أبعاد مهيكلية ومتراصة تشكل الخيط الناظم للعقد وتضبط المعالم الأساسية لمستقبل التشغيل بما يستجيب لاستحقاقات الحراك الاجتماعي المستجد، وذلك على النحو التالي :

أ- الغايات الاستراتيجية الكبرى :

تحسين مستويات التشغيل كما ونوعا، ومن ثم المساهمة في التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية والمناطقية بما يضمن أوفر شروط التنمية في أوسع معانيها.

ب- المتطلبات :

- رفع معدلات النمو ومؤشرات التنمية وجودتها والتوزيع العادل لثمارها .
- الارتقاء بجودة الموارد البشرية في مختلف مراحل التعليم والتدريب وتوجيهها إلى حاجيات التنمية .
- ضمان التنمية المستدامة والمُنصفة دون الإضرار بحق الأجيال المقبلة .
- تأمين الاندماج الاقتصادي والاجتماعي (inclusion) عن طريق رفع قدرات التمكين للجميع .
- رفع مستوى تضافر الجهود العربية باتجاه مزيد من التكامل اقتصاديا واجتماعيا خدمة للمصالح المشتركة.

ج- النتائج المرجوة :

- بناء عقد اجتماعي قطري وعربي مستحدث ومُجمَع عليه يؤمن ما يلي :
- أ- مشاركة اقتصادية أوسع .
- ب- مستويات عيش أرفع .

ج- مؤشرات عمل لائق أفضل .

د- تنافسية اقتصادية أكثر فاعلية .

هـ- تكامل عربي اقتصادي واجتماعي أقوى.

وانطلاقاً من خلفية العقد العربي للتشغيل مضافاً إليها المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، سيركز هذا التقرير المتعلق بمستقبل التشغيل على مقارنة اقتصادية هيكلية تمثل المعالجة الجوهرية لمسألة التشغيل والبطالة في السنوات المقبلة.. ونظراً لتراجع التوظيف في قطاع الوظيفة العمومية على محدوديته، واعتباراً لتقلص فرص التوظيف في المنشآت الاقتصادية للقطاع العام بفعل عمليات الخصخصة، وبناء على أن القطاع الخاص أصبح يمثل ما بين 70 و80% في العديد من البلدان العربية من النشاط الاقتصادي، وانطلاقاً من كون الأفاق الحقيقية للتشغيل تكمن إذن في تفعيل دور القطاع الخاص القطري والعربي في جهود التنمية - ارتأينا لذلك ثلاثة محاور :

1. الوقوف بإيجاز على تشخيص واقع التشغيل والبطالة قبل وبعد الحراك الاجتماعي الأخير بقدر ما تسمح به أحدث البيانات الرسمية المتوفرة .
2. أهمية دور القطاع الخاص الوطني للنهوض بالتشغيل .
3. أهمية دور القطاع الخاص العربي في التشغيل في إطار التكامل القومي الاقتصادي والاجتماعي.

إن تفعيل هذا الدور للقطاع الخاص ببعديه القطري والعربي يمثل الدعامة الأساسية لحل إشكالية البطالة التي إن لم نجد لها حلاً اقتصادياً مهيكلًا فإن آثارها سترتد إلى الأنظمة الوليدة في دول الربيع العربي وستطول عدداً من الدول الأخرى.

إن معالجة إشكالية البطالة تقتضي بكل إلحاح رؤية مجددة وبقطة قطريا وعربيا تستجيب لتطلعات الشباب والمجتمع من ناحية، ولضرورة من ضرورات الدفاع الشامل الوقائي من ناحية ثانية.

إن التهاون في حل معضلة البطالة يزيد الوضع العربي تعقيدا ويزيد أيضا من عوامل اللااستقرار ويزيد كذلك من تحريك الرمال المتحركة أصلا في بعض الأقطار العربية، كما يزيد من مخاطر التشويش والإرباك لمجهودات التنمية ويزيد من التدخلات الإقليمية والغربية في الشأن الداخلي للوطن العربي الذي يبقى شأنا سياديا لكل قطر مهما تعددت أسبابه وتجلياته.

* * *

الباب الأول أهم إشكاليات سوق العمل على المستوى العربي

**** مقدمة :**

لقد استشعرت منظمة العمل العربية في السنوات الأخيرة أن من أدق التحديات التي تشهدها أقطار الوطن العربي هي معضلة البطالة لما لهذه المسألة من ارتباط وثيق بالاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والرقي الاجتماعي باعتبار أن الشغل حق طبيعي لكل مواطن وشرط من شروط تحقيق الذات وحفظ الكرامة وتجسيم المواطنة الفاعلة وحفز الهمم واستنهاضها للمشاركة المجدية وتجسيد الديمقراطية الاجتماعية وضمان التنمية الشاملة المنصفة.

وفي هذا التوجه الجديد اعتبر التشغيل عاملاً من عوامل تحسين الطلب الداخلي الذي يسهم في تحسين مستوى الاستهلاك باعتباره أحد المؤشرات الثلاثة للتنمية البشرية وهي : أمل الحياة، ومستوى التعليم، ومستوى العيش الذي تدخل في احتسابه القدرة الشرائية.

كما أن تحسين مستوى الاستهلاك يؤثر بدوره إيجابياً على الاستثمار وإعادة الاستثمار والتوظيف الأمثل لطاقت الإنتاج وللبنية الأساسية.

وبالرغم من المجهودات القطرية المبذولة فإن وضع التشغيل ما انفك يتدهور من سنة إلى أخرى إلى أن بلغ "الكتلة الحرجة" بانفجار الوضع في أكثر من دولة عربية في الفترة الأخيرة. إن الحراك الاجتماعي بداية من 2011 والمتواصل حالياً في المنطقة العربية أماط اللثام عن حدة تحديات التشغيل والبطالة.

■ خصائص البطالة على المستوى العربي :

1. ارتفاع معدلات البطالة في فترة ما قبل "الربيع العربي" :

بالرغم من كل المجهودات الرامية إلى تنمية التشغيل عن طريق إحداث برامج خصوصية لتشغيل الشباب ودعم برامج التدريب للعمل المستقل وتنوع آليات الإقراض لتمويل المشاريع فإن العوامل الديموغرافية الضاغطة أدت إلى اتساع دائرة البطالة في المنطقة العربية المقدرتها حسب بيانات منظمة العمل العربية بـ 14.5 % وفق أحدث البيانات لفترة ما قبل الثورات والاحتجاجات الشعبية، وهذه النسبة من أعلى النسب في العالم وذلك دون اعتبار التشغيل الناقص والعمل الكفافي للحساب الخاص، وتشمل هذه البطالة نحو 17 مليون فرد.

ولا بد من الإشارة إلى ضرورة أخذ البيانات الرسمية المتعلقة بالبطالة بحذر شديد لأنها في أغلب الأحيان لا تعكس الواقع بدقة.

ولا تتمثل خطورة البطالة في ارتفاع حجمها ومعدلاتها فحسب بل أيضاً في خصائصها، حيث تمثل بطالة الشباب من الشريحة العمرية 15-24 سنة 27.25 % حسب تقديرات منظمة العمل العربية بناء على أحداث السنوات المتاحة (2007 و 2008).

وهذا الوضع الصعب أصلاً ازداد سوءاً تحت تأثير الأزمة المالية العالمية والتغيرات في المنطقة العربية، حيث تشير تقديرات منظمة العمل العربية إلى أن المعدل العام للبطالة قد تجاوز 17% بسبب تراجع النشاط الاقتصادي ومستويات التشغيل في الاقتصادات العربية، خاصة في

قطاع الإنشاءات والقطاع المصرفي والخدمات المالية في عدد من الدول العربية، وقطاعات السياحة والنقل والصناعة المرتبطة بالطلب الكلي العالمي في بعض الدول العربية.

وتفيد البيانات المتوافرة أن نسب النمو لعام 2011 (4.8%) رغم تحسنها مقارنة بـ2009 (2.2%) و2010 (4.4%) لم تبلغ مستوى النسب المسجلة خلال 2008 (5.4%) أي قبل اندلاع الأزمة المالية، وتجدر الإشارة من ناحية أخرى إلى أن تثبيت البطالة والشروع في خفضها ولو تدريجياً يتطلب تحقيق نسبة نمو تتراوح بين 7 و8% سنوياً. وتدل مختلف المؤشرات الحالية على صعوبة بلوغ هذه النسبة في ضوء تأثيرات الأزمة المالية العالمية التي ستتواصل حسب بعض التقديرات لفترة بين 3 و4 سنوات حتى تستعيد الاقتصادات نشاطها العادي.

معدل البطالة في الدول العربية (2009- يونيو 2011)

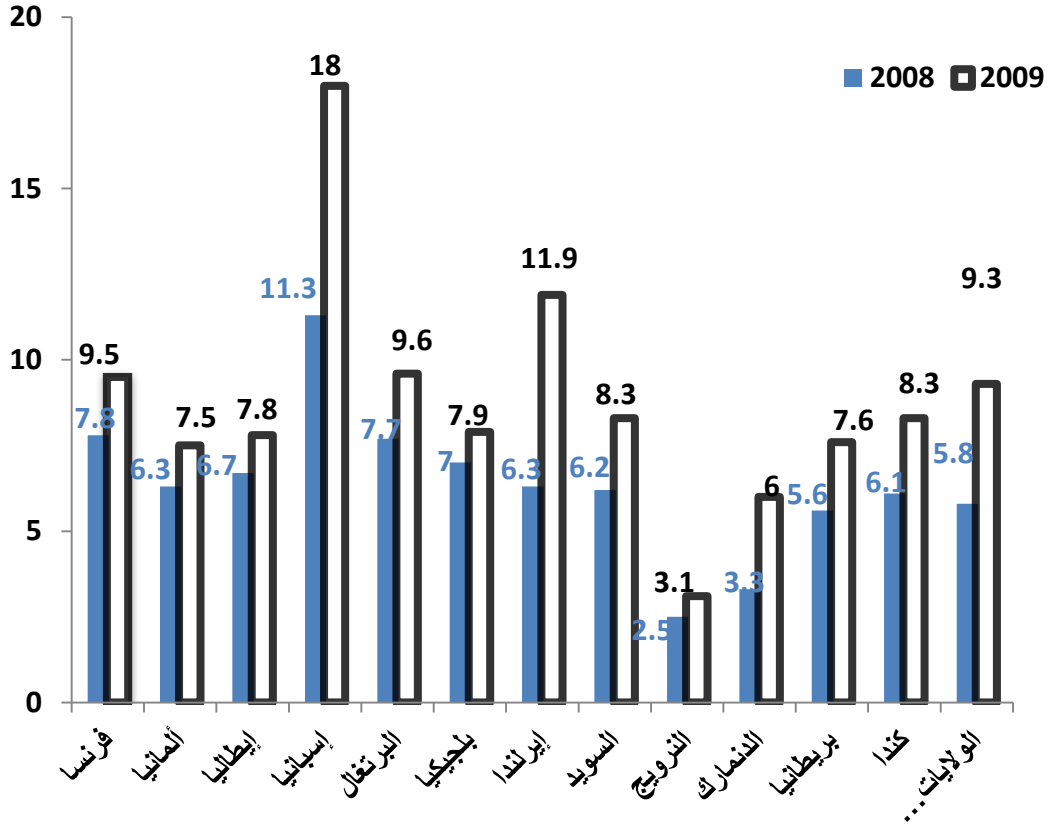
الدولة	2009	2010	2011	ملاحظات
الأردن	13.0	13.4	12.9	
الإمارات ⁽¹⁾	4.2	4.2	4.3	
البحرين ⁽²⁾	4	3.8	3.7	
تونس	13.3	13.0	18.9	
الجزائر	10.2	10.0	9.8	
السعودية ⁽³⁾	10.5	10.5	10.5	
السودان	20.0	13.7	13.4	يناير- يوليو 2011
سوريا	9.2	8.4	14.9	
قطر ⁽⁴⁾	0.4	0.5	0.6	
الكويت ⁽⁵⁾	1.4	1.8	1.6	يناير- يوليو 2011
لبنان	6.4	غ.م	13.1	يناير- يوليو 2011
ليبيا	18.2	19.5	غ.م	يناير- يوليو 2011
مصر	9.4	8.9	11.9	
المغرب	9.1	9.1	9.2	
اليمن	15.6	غ.م	18.0	

المصدر:

- جامعة الدول العربية ... التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.
- المواقع الالكترونية للبنوك المركزية والأجهزة الإحصاءة للدول العربية.

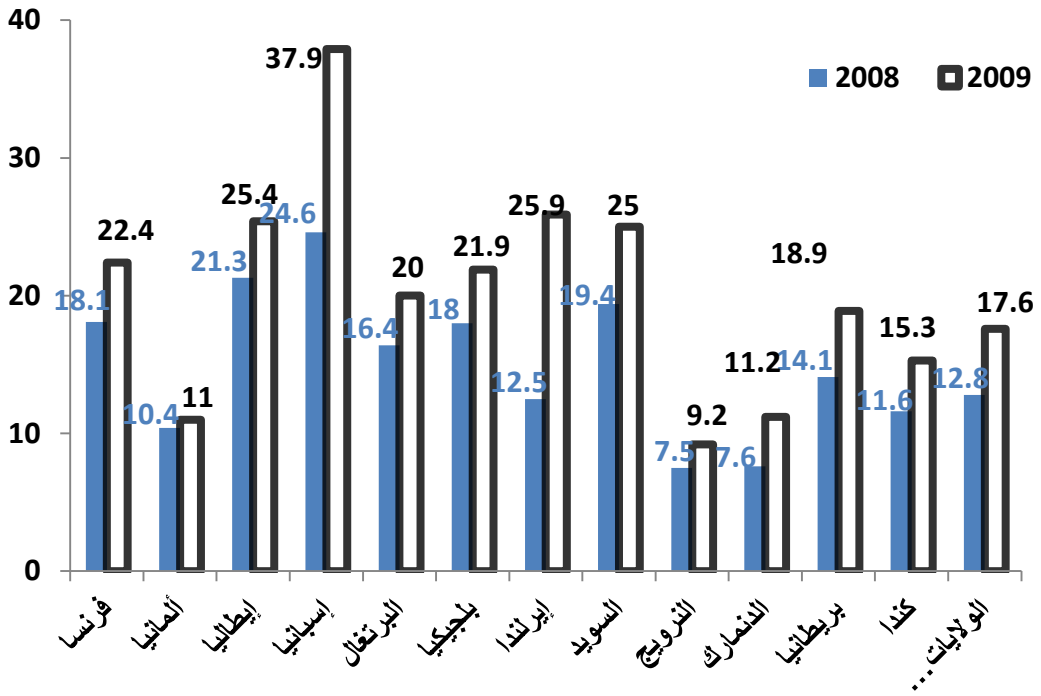
- (1) مواطنون وغير مواطنين
- (2) مواطنون فقط
- (3) مواطنون فقط
- (4) مواطنون وغير مواطنين
- (5) مواطنون وغير مواطنين

البطالة العامة في العالم (%) :



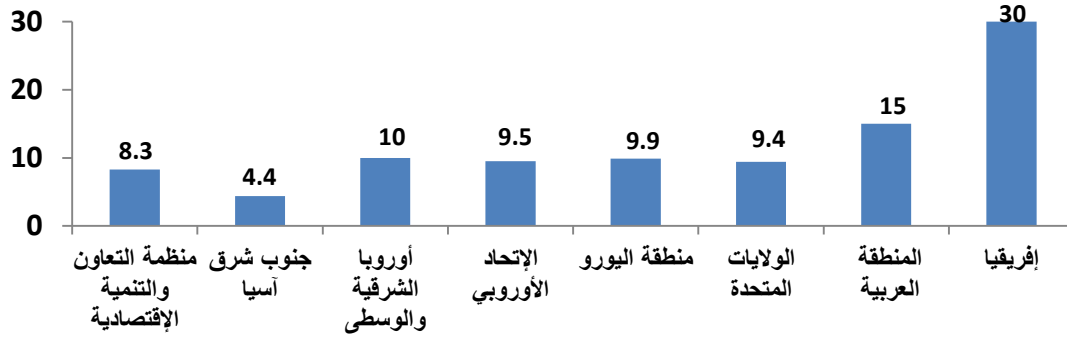
المصدر : OCDE- 2009 .

بطالة الشباب في العالم (15-24) (%) :



المصدر : OCDE- 2009 .

معدلات البطالة حسب المناطق الاقتصادية الكبرى (2009) (%) :



المصدر: * منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2009 .
* Euro stat 2010 .

البطالة في العالم 2008-2009 (بلدان مختارة) :

بطالة الشباب (15-24)		البطالة الجمالية		البلد
2009	2008	2009	2008	
22.4	18.1	9.5	7.8	فرنسا
11.0	10.4	7.5	6.3	ألمانيا
25.4	21.3	7.8	6.7	إيطاليا
37.9	24.6	18.0	11.3	إسبانيا
20.0	16.4	9.6	7.7	البرتغال
21.9	18.0	7.9	7.0	بلجيكا
25.9	12.5	11.9	6.3	إيرلندا
25.0	19.4	8.3	6.2	السويد
9.2	7.5	3.1	2.5	النرويج
11.2	7.6	6.0	3.3	الدنمارك
18.9	14.1	7.6	5.6	بريطانيا
15.3	11.6	8.3	6.1	كندا
17.6	12.8	9.3	5.8	الولايات المتحدة الأمريكية
16.4	12.7	8.3	6.1	معدل دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

المصدر: OCDE, 2009 .

2. استفحال البطالة في فترة ما بعد "الربيع العربي" :

إن البطالة المرتفعة أصلا وطنيا وقوميا ازدادت تفاقما خلال سنتي 2011 و2012 بفعل عدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العديد من الأقطار العربية إثر الثورات والاحتجاجات في المنطقة، حيث ارتفع عدد المعطلين عن العمل حسب آخر تقديرات منظمة العمل العربية إلى ما بين 17 و18 مليونا قبل 2011 وإلى ما بين 19 و20 مليونا في 2012، وهو ما يجعل معدل البطالة الإجمالي يتراوح بين 16 و17% مقابل 14.5% قبل 2011.

وقد تفاقمت معدلات البطالة بشكل حاد في دول "الربيع العربي" حيث ارتفعت في تونس من 14% سنة 2010 إلى 18% سنة 2012، وفي مصر من 8% قبل الثورة إلى 13% سنة 2012، وفي سوريا من 8.5% قبل الاحتجاجات إلى 25% في 2012 (حسب بعض المصادر).

ويعود تفاقم البطالة في المرحلة الانتقالية التي تمر بها تونس ومصر إلى تعدد الإضرابات والاعتصامات والزيادات غير المدروسة في الأجور، وقد أدت هذه العوامل إلى تعطيل الحركة الاقتصادية وتراجع الاستثمار وعجز الموازنات وتخفيض التصنيف الائتماني السيادي، وهو ما ينتج عنه صعوبة الاقتراض.

3. بطالة تراكمية :

إن أخطر ما في البطالة صبغتها التراكمية الهيكلية، وقد أبرز الحراك الاجتماعي في الفترة الأخيرة بكل جلاء أن البطالة ظاهرة مركبة تداخلت فيها ليس فقط الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية المحددة لها أصلا بل كذلك الأبعاد السياسية، ذلك أن الخيارات المعتمدة طيلة السنوات الماضية لم تمكن من إيجاد حلول ناجعة لهذه البطالة المزمنة التي طالت مختلف شرائح طالبي الشغل من كل المستويات على المستوى القطري والعربي.

4. بطالة شباب طويلة المدى :

يُقدر المعدل العام لبطالة الشباب بما يزيد على 27% وفق أحدث المعطيات المتاحة لمنظمة العمل العربية (2007 و 2008). وتتفاوت بشكل كبير بين الأقطار العربية.

وتمثل بطالة الشباب في هيكل البطالة الإجمالية نحو 54.2% في المعدل العربي العام .

كما أن الأخطر في تركيبة المتعطلين عن العمل أولئك اليائسون الذين فقدوا الأمل في الحصول على شغل وفقدوا الشعور بالمواطنة والانتماء. وهو ما أدى إلى الإحباط والبحث عن مشاريع مهنية وحياتية خارج حدود الوطن. وأقوى دليل على ذلك رغبة الشباب الجامحة في الهجرة. وليس الهجرة "المنظمة" فحسب بل كذلك موجات الهجرة السرية إلى الغرب رغم مخاطرها.

5. اتساع هوة البطالة على مستوى النوع الاجتماعي :

بالإضافة إلى ارتفاع معدلات بطالة الشباب التي تُقدر بـ 27%، تتسم هذه البطالة باتساع الفجوة على مستوى النوع الاجتماعي. ويُقدر مكتب العمل الدولي بالنسبة لعام 2011 بطالة

الذكور بـ 23 % وبطالة الإناث بـ 41%، أي بفارق 18 نقطة مئوية، في حين أن هذا الفارق تقلص في السنوات الأخيرة بصفة ملحوظة في كل الأقاليم العالمية، حيث لا يتجاوز في نفس العام 12 نقطة بالنسبة لأمريكا اللاتينية والكاريبي، ونقطتين في جنوب آسيا و 3 نقاط في جنوب شرق آسيا .

■ أسباب تفاقم البطالة في الوطن العربي :

لا بد من الإشارة في البداية إلى أن الثورات والاحتجاجات في العديد من الدول العربية فاقمت من ظاهرة البطالة بحكم تعطل الحركة الاقتصادية تحت تأثير الإضرابات والاعتصامات واختلال التوازنات المالية بسبب المطالب الاجتماعية والزيادات في الأجور والتراجع الحاد للعملة المحلية.

وبعد هذه الإشارة إلى العوامل الظرفية، نركز فيما يلي على الأسباب الهيكلية للبطالة في الوطن العربي :

1. العوامل الديموغرافية :

يقدر سكان الوطن العربي بـ 351 مليون نسمة في عام 2009 مقابل 319 مليون نسمة في (2005)، وهذا الرقم يتزايد بنسق سريع بحكم تواصل العوامل الديموغرافية الضاغطة على سوق العمل المتمثلة في ارتفاع متوسط الخصوبة الذي يبلغ 3.6 طفل للمرأة في سن الإنجاب وهو ما يُغذي باستمرار النمو السكاني الذي يقدر بـ 2.3 % سنويا ونمو حجم السكان في سن النشاط المقدر بـ 2.5 % سنويا.

وتعد المنطقة العربية حاليا 204 ملايين ساكن في سن النشاط مرشحين للالتحاق بسوق العمل. ويقدر الحجم الإجمالي للقوى العاملة بـ 122 مليون نسمة. ويتقدم سنويا إلى سوق العمل نحو 4 ملايين.

وتبرز الإسقاطات أن هذا الوضع يتطلب إحداث قرابة 50 مليون فرصة عمل خلال العقد 2010-2020.

وتستند هذه الإسقاطات إلى تواصل انعكاسات العوامل الديموغرافية (رغم تراجعها في العديد من الأقطار) المتمثلة خاصة في نسبة الخصوبة والتزايد السكاني (انظر الجداول اللاحقة).

وإذا كانت هذه العوامل الديموغرافية تنحو باتجاه التقلص ثم الاستقرار، فإن الضغط الأكبر في السنوات المقبلة سينتجى من الارتفاع المتوقع لنسبة نشاط المرأة، مع العلم أن المعدل العام للنشاط النسائي يقدر بـ 24.2 % وفق تقديرات منظمة العمل العربية لأحدث السنوات المتوافرة. وهذا المعدل أقل بـ 27 نقطة مئوية مقارنة بالمعدل العالمي المقدر بـ 51.1 % سنة 2011، وبـ 42.5 نقطة مقارنة بشرق آسيا (66.7 %) وبـ 34.7 نقطة مقارنة بجنوب شرق آسيا (58.7%).

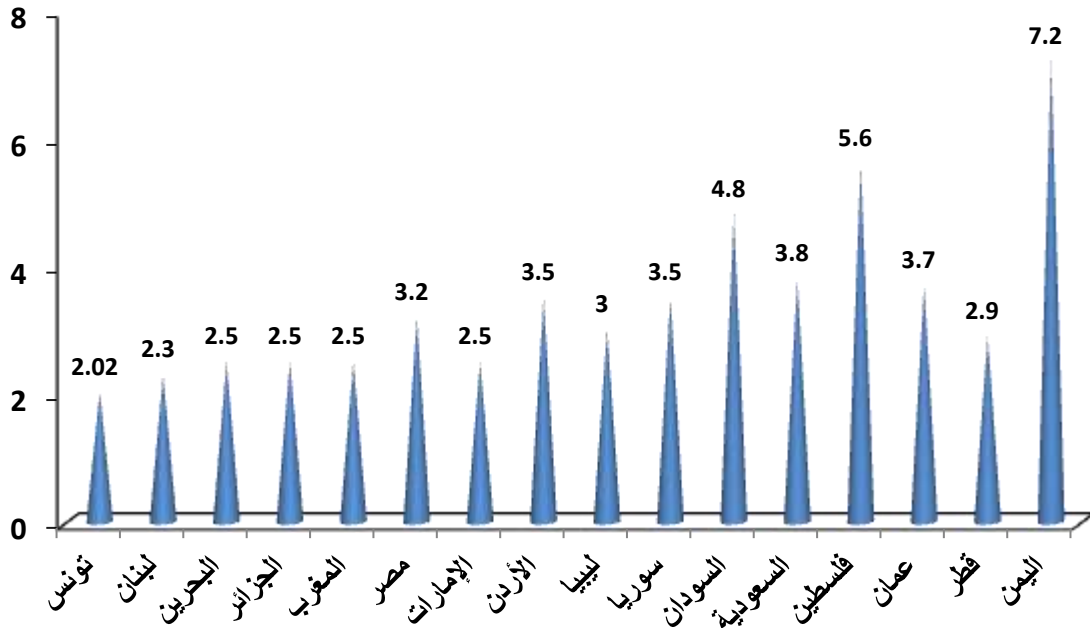
وتشير مصادر أخرى إلى أن نسبة نشاط المرأة في 2011 تقدر بـ 17.9 % في مجموعة دول الشرق الأوسط و 22.8 % في مجموعة دول المغرب العربي.

إن العامل الضاغط مستقبلا يتمثل إذن في الإقبال المتزايد للمرأة على سوق العمل. وتشير إسقاطات البنك الدولي أن معدل مشاركة المرأة في سوق العمل سيرتفع من 27 % في 2007 إلى نحو 35% في 2020.

وهذا التنامي المتوقع لمساهمة المرأة في سوق العمل وفي النشاط الاقتصادي عموماً يجب أخذه بعين الاعتبار في تخطيط الموارد البشرية خلال السنوات المقبلة لأنه تطور موضوعي ناتج خاصة عن عدة عوامل تدفع المرأة إلى النشاط الاقتصادي، وهي على النحو التالي :

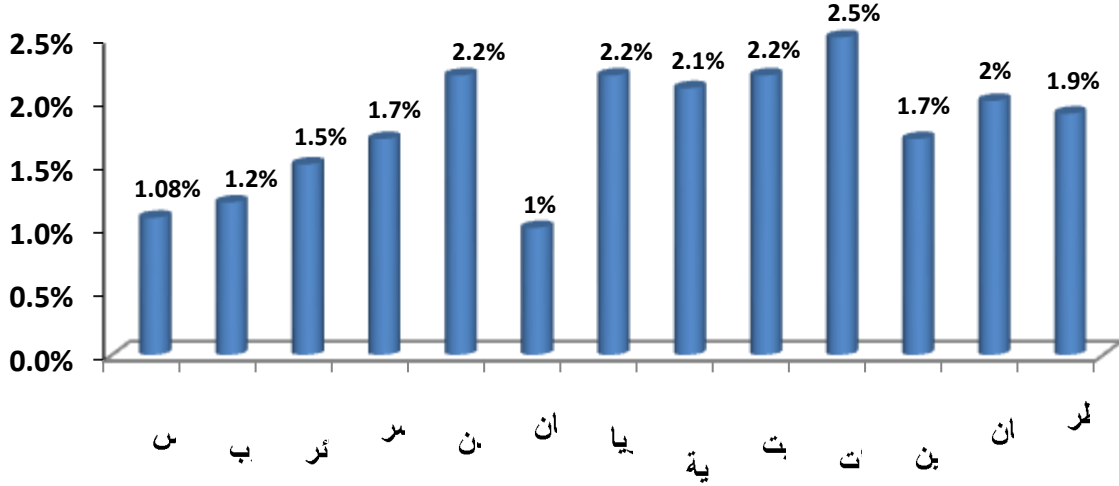
- عوامل اجتماعية وثقافية مرتبطة بتأخر سن الزواج والعزوبة.
- عوامل اقتصادية تدفع المرأة - بفعل تطور الحاجيات- إلى السعي إلى توفير دخل إضافي للأسرة وخاصة في المجتمعات والبيئات محدودة الدخل .
- العوامل التربوية التي تعتبر من أهم أسباب إقبال المرأة على سوق العمل بفعل توسع تعليم المرأة، حيث فاقت نسبتها نسبة الرجال في التعليم العالي في عديد من الأقطار العربية .
- العوامل التشريعية التي ضمنت ولو بدرجات متفاوتة المساواة بين الجنسين في الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

تطور مؤشر الخصوبة في بعض الدول العربية (2005-2000) : (Indice synthétique de fécondité, ISF)



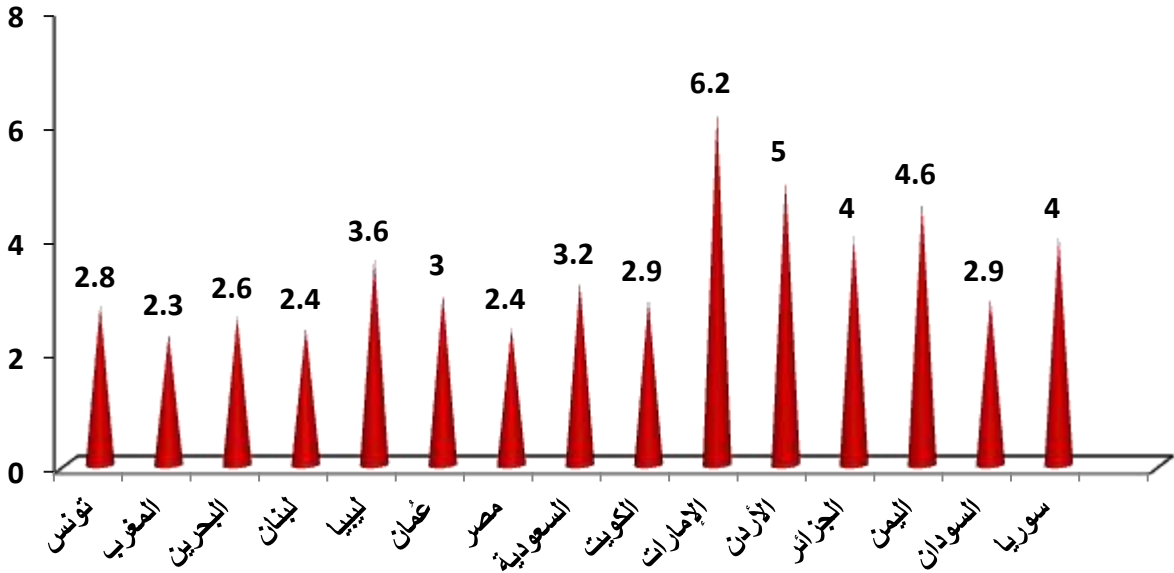
المصدر : OIT-2009 .

تطور النسبة السنوية للنمو الديموغرافي 2005 (%) :



المصدر : OIT – 2009 .

تطور حجم السكان في سن النشاط 2007 (%) :



المصدر : The world bank, World Development Indicators, 2009 .

2. المستجدات النوعية :

من العوامل الضاغطة ديموغرافيا على سوق الشغل بالإضافة إلى ما سبق التوسع المستمر لنظم التربية والتعليم والتدريب وتنامي عدد المقبلين على سوق العمل من كل المستويات، خاصة من خريجي الجامعات. ولئن كان هذا يمثل فرصة لتسريع معدلات النمو والارتقاء النوعي بالتنمية بكل مفاهيمها فإنه يمثل في الوقت ذاته ضغطا نوعيا جديدا على أسواق العمل يُضاف إلى الضغوطات الكمية.

ويأتي هذا الضغط النوعي المستجد في ضوء تراجع التوظيف في القطاع العمومي المشغل تقليديا للإطارات. وفي مقابل هذا التراجع لم يستطع القطاع الخاص إحداث ما يكفي من فرص العمل بفعل عدم كفاية الاستثمار الخاص حيث لا يتجاوز مُعدله العام نسبة إلى الناتج 25 %.

وهذه المُساهمة لا تتناسب مع الوتيرة المتسارعة للإصلاحات الاقتصادية والتحول من نموذج النمو بقيادة القطاع العام إلى نموذج أكثر اعتمادا على القطاع الخاص.

3. العوامل التربوية ومظاهر القصور في تخطيط الموارد البشرية :

يقتضي تخطيط الموارد البشرية في علاقتها بسوق الشغل الربط بين مختلف متغيرات سوق الشغل على مستويين :

- المدخلات : التعليم والتدريب والسلوكيات والمواقف والحاجيات من المهارات .. إلخ.
- المخرجات : المعروض من المهارات، التشغيل، البطالة .

ولمعالجة هذه الجوانب نتوقف عند أهم الإشكاليات الهيكلية لسوق العمل العربية وهي ضعف توافر الكفاءات المطلوبة في المؤسسات الاقتصادية. ويمكن إجمال العوامل الكامنة وراء ذلك بصفة تأليفية في ضعف العلاقة بين منظومة الموارد البشرية ومنظومة الإنتاج ومنظومة التشغيل.

ويعود ضعف التواصل والترابط بين المنظومات الثلاث إلى أسباب عديدة منها :

- أسباب ثقافية سائدة في المجتمع وعلى مستوى الإدارة وعلى مستوى الأسرة والفرد تتمثل في الفصل بين التعليم والعمل، فكلاهما عالم منفصل عن الآخر.

في حين أن تجارب البلدان التي نجحت في تقليص البطالة اتجهت إلى الجمع بين التعليم والعمل واعتبرت أن التشغيل والتشغيلية يتم الحسم فيهما – وإلى حد كبير- في أثناء عملية التوجيه، أي قبل اختيار التخصص.

- أسباب تعود إلى منظومة التربية والتعليم على مستوى التنظيم والتصرف والطرق البيداغوجية وهو ما أدى إلى :

- ضعف انفتاح المنظومة التربوية على سوق العمل .
- ضعف الاقتناع بأن التدريب المهني يمثل مسلكا تكوينيا في حد ذاته يؤمن أوفر حظوظ الاندماج في سوق العمل .
- الحفاظ على مستوى التعليم العالي بطاقة استيعاب في مسالك تعليمية تقلصت فيها فرص الشغل بحيث إن جل الاختصاصات مازال على نمط الاختصاصات في عقد السبعينيات والموجهة أساسا إلى الوظيفة العمومية والقطاع العام.

وقد أدى كل ذلك إلى :

- عدم استجابة مخرجات التعليم لحاجيات الاقتصاد وبالتالي تدني تشغيلية العديد من الاختصاصات الجامعية .
- تواصل الضغط الكمي على التعليم الثانوي والتعليم العالي بحكم عدم التوجيه إلى التدريب المهني .
- ارتفاع عدد المعطلين من مستويات التدريب المهني والتعليم العالي نتيجة لاتساع الفجوة بين المنظومة التربوية واحتياجات الاقتصاد.
- أسباب تعود إلى محدودية الإعلام حول سوق الشغل والمسالك المؤدية إليها، وقد نتج عن ذلك مفعولات سلبية، منها :
 - التوجيه المدرسي والجامعي يتم دون دراية كافية بواقع سوق العمل ومتطلباتها من المهارات .
 - إدارة المنظومة التربوية تتم على أساس التدفقات الديموغرافية وليس على أساس حاجيات الاقتصاد والمهن المستحدثة وأنماط العمل المستجدة وما تقتضيه من كفاءات جديدة.

4. العوامل الاقتصادية :

أ- عدم كفاية النمو الاقتصادي ومحدودية محتواه التشغيلي :

اعتبارا للعوامل المشار إليها أعلاه بخصوص الاستثمار الجملي وحصّة القطاع الخاص فيه، فإن معدلات النواتج المحلية الإجمالية بقيت محدودة بل هي متراجعة في أغلب الأحيان طيلة السنوات الأخيرة.

معدلات النمو في المنطقة العربية 2006-2016 (مقارنة بأقاليم مختارة) :

*2016	*2015	*2014	*2013	*2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
4.8	4.7	4.7	4.4	4.0	4.9	4.4	2.2	4.4	7.1	6.0	دول الشرق الأوسط
5.8	5.5	5.0	4.0	2.5	1.9	4.4	3.5	5.0	5.8	5.9	دول شمال إفريقيا
8.6	8.6	8.6	8.6	8.2	8.5	9.8	7.1	7.8	12.1	10.9	شرق آسيا
7.8	7.8	7.8	7.6	7.1	7.2	9.2	6.2	5.9	9.4	8.9	جنوب آسيا

* توقعات .

المصدر : BIT = Tendances mondiales de l'emploi-2012.

يقدر تقرير البنك الدولي، الصادر في أبريل 2010، أن متوسط النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كالتالي : 2008 = 5.4 % . 2009 = 2.2 % . 2010 = 4.4 % و 2011 (تقديرات) 4.8 % .

هذه النسب تقترب من المتوسط العالمي إلا أنها تبقى أقل من النسب المسجلة في الأقاليم الآسيوية.. وتجدر الملاحظة في هذا السياق إلى أمرين :

- أولاً : هذه النسب لا تحدث ما يكفي من مواطن الشغل، ذلك أن خفض البطالة بشكل متسارع يتطلب معدلات نمو في حدود 8 % سنويا .
- ثانيا : يتطلب تقليص البطالة محتوى أرفع للتشغيل في النمو.

إن النمو السنوي للتشغيل في السنوات الأخيرة بالكاد يغطي الطلبات الإضافية، فضلا عن عجزه عن امتصاص مخزون البطالة، هذا بالإضافة إلى التراجع المستمر لمعدلات نمو التشغيل السنوي ، خاصة في دول المغرب العربي.

المعدل السنوي لنمو التشغيل 2011-2001 :

2011	2010	2009	2008	2007	2006-2001	
2.3	3.8	4	1.7	3.9	4.6	دول الشرق الأوسط
0.0	2.2	2.2	2.9	3.7	3.4	دول شمال إفريقيا

المصدر : BIT = Tendances mondiales de l'emploi-2012 .

ب - التوزيع القطاعي غير المتوازن للتشغيل :

تفيد البيانات المتوافرة أن قطاع الخدمات يمثل أكثر من 50 % من مجموع المشتغلين في حين لا تُشغل الفلاحة بالرغم مما تُنتجه من إمكانات تشغيل كبيرة إلا 17 % في دول الشرق الأوسط و 28.5 % في دول المغرب العربي (في تونس لا تسهم الفلاحة إلا بـ 17 % من حجم التشغيل).

ويُضاف إلى هذا المستوى المتواضع التراجع التدريجي خلال السنوات الأخيرة لطاقة التشغيل في القطاع الزراعي، أما قطاع الصناعة (بمعناه الواسع) فهو لا يُشغل إلا نحو 26 % في دول الشرق الأوسط و 22% في دول المغرب العربي، هذا بالإضافة إلى شبه استقرار التشغيل الصناعي في السنوات الأخيرة.

ويُستنتج من هذه المعطيات عدم التوازن في هيكلية التشغيل القطاعي لاستفادة قطاع الخدمات على حساب قطاعات الإنتاج خلافا للأقاليم الآسيوية التي حافظت على توازن التشغيل في مختلف القطاعات.

ومما يلاحظ على هذا الصعيد في المنطقة العربية أن تراجع مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي وتراجع عدد العاملين فيه في العشرية الأخيرة لم يوازه تطور في قطاع الصناعة على مستوى المساهمة في الناتج وعلى مستوى عدد المشتغلين، ففائض العمالة في الفلاحة لم يتحول إلى قطاع الصناعة، حيث إنه بالرغم من جهودات التصنيع بقي حجم التشغيل في الصناعة في المستوى نفسه في المعدل العام وفي بعض الأقطار شهد تراجعا.

وعموما فإن العمالة المحررة من القطاع الفلاحي في المنطقة العربية لم تستقطبها الصناعة بل قطاع الخدمات بالنسبة لبعض شرائح العمالة المؤهلة، إلا أن العدد الأكبر يتجه إلى القطاع غير المنظم أو يسقط في البطالة بسبب تدني المستويات التعليمية والمهارية.

ولعله من المفيد التوقف عند تضخم قطاع الخدمات على مستوى التشغيل في معظم الأقطار العربية.. والمقارنة هنا مع الاقتصادات المتقدمة ربما تكون مضللة.

فبالإضافة إلى الفرق بين نوعية الخدمات ومجالاتها بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية فإن تطور هذا القطاع لا يخضع للديناميكية نفسها.

إن ارتفاع حجم التشغيل في قطاع الخدمات في البلدان الصناعية (74 % في 2011) ناتج عن بلوغ قطاع الصناعة درجة كبيرة من التطور أدت إلى حركة واسعة من التخرّيج للعديد من الأنشطة في إطار إعادة هيكلة الصناعة. وهذا ليس واقع الصناعة العربية.

وفي البلدان الصاعدة، خاصة دول شرق آسيا وجنوب شرق آسيا، فإن الأمر يختلف عن المنطقة العربية على مستوى التوزيع القطاعي. فقد حافظت هذه البلدان على توزيع قطاعي متوازن بحيث تسهم الفلاحة في عام 2011 بما يتراوح بين 35 و43 % من حجم التشغيل العام في شرق وجنوب شرق آسيا، وتسهم الصناعة بـ 28 % في إقليم شرق آسيا.

ويعود هذا التوزيع القطاعي المتوازن للتشغيل في الأقاليم الآسيوية إلى سببين :

أولاً : التطوير الزراعي الذي مكن من الحفاظ على مواطن الشغل ومن عدم الانتقال الاضطراري إلى قطاعات أخرى.

ثانياً : إن التطوير الصناعي مكن من السيطرة على مواطن الشغل في قطاع الخدمات في مستوى معين (بين 36 و38 %) بما يخدم قطاع الصناعة. أما البلدان العربية وبلدان أمريكا الجنوبية فهي تشهد تضخماً في قطاع الخدمات المتأني بالأساس من القطاع غير المنظم. ويعكس هذا الوضع في غالب الأحيان عجزاً في التطور الصناعي.

إن هذه الهيكلية غير المتوازنة للتوزيع القطاعي للتشغيل وما يتصل بها من تردي القطاع الزراعي وتراجع التشغيل الصناعي والتضخم المفتعل لقطاع الخدمات الذي يغلب عليه القطاع غير المنظم يفسر (إلى جانب عوامل أخرى) هشاشة التشغيل في الوطن العربي. وتبلغ هذه النسبة في 2011 ما يتراوح بين 29.5 % في دول الشرق الأوسط و37 % في دول المغرب العربي. والمتضرر الأكبر من التشغيل الهش هو النساء ، حيث بلغت نسبتهن في إجمالي التشغيل الهش 42 % و55 % على التوالي في المجموعتين.

التوزيع القطاعي للتشغيل :

الخدمات				الصناعة				الفلاحة				
2011	2010	2007	2000	2011	2010	2007	2000	2011	2010	2007	2000	
57.6	57.4	55.1	53.2	25.7	25.7	25.8	24.4	16.7	16.9	19.1	22.4	الشرق الأوسط
49.6	49.7	49.8	50.1	21.9	21.8	21.0	19.4	28.4	28.5	29.2	30.5	شمال إفريقيا
36.4	36.4	33.9	29.0	28.2	28.6	27.2	23.4	35.4	34.9	38.9	47.7	شرق آسيا
38.4	39.2	37.5	33.9	18.4	18.2	18.3	16.4	43.1	42.5	44.2	49.7	جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي
28.0	27.9	27.4	24.9	21.0	20.7	19.5	15.6	51	51.4	53.1	59.5	جنوب آسيا
74.1	73.8	71.1	67.1	22.1	22.4	25.0	27.3	3.8	3.7	3.9	5.5	الاتحاد الأوروبي والاقتصادات المتقدمة
43.8	43.9	42.4	39.1	22.1	22.1	22.1	20.4	34.1	34.0	35.5	40.5	العالم

المصدر : BIT : Tendances mondiales de l'emploi-2012 .

حصة التشغيل الهش في حجم التشغيل الإجمالي :

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2000	
29.5 (42.1)	29.8 (42.7)	30.1 (42.7)	30.1 (43.3)	31.0 (45.8)	31.8 (46.6)	32.4 (47.6)	33.8 (49.3)	الشرق الأوسط منها نساء
37.4 (55.1)	37.7 (55.0)	39.4 (59.0)	39.8 (60.0)	40.5 (60.7)	40.3 (60.2)	41.8 (61.7)	42.2 (59.2)	شمال إفريقيا منها نساء
49.1	49.6	49.8	50.0	51.1	51.7	52.0	52.8	العالم

المصدر : BIT : Tendances mondiales de l'emploi-2012 .

ملاحظة : التشغيل الهش ظاهرة عالمية مشتركة في حدود 50 % عالمياً، كما أنه ظاهرة متفشية في الأقاليم الآسيوية وفي دول أمريكا اللاتينية.

5 - قصور نماذج التنمية المعتمدة :

يمكن إرجاع إشكاليات ومعوقات المسارات التنموية بأبعادها المختلفة إلى الخيارات الاقتصادية المنتهجة عموماً في الوطن العربي.

وتدل مؤشرات سوق الشغل بمفردات البطالة على المستوى القطري كما أبرزتها الثورات والاحتجاجات الشعبية في الفترة الأخيرة على قصور منوال التنمية المعتمد في السنوات الماضية، فالخيارات المتبعة لم تمكن من إحداث ما يكفي من مواطن الشغل كما ونوعاً، كما أنها لم تمكن من تعبئة الإمكانيات الوطنية والمحلية للمساهمة بقدر أكبر في التنمية والتشغيل على المستويين الوطني والمحلي ضمن القطر الواحد.

إن عدم الإنصاف في توفير البنية الأساسية وفي توزيع الاستثمارات قطاعياً ومحلياً حال دون إطلاق التنمية في المناطق الداخلية.. وقد نتج عن هذه النماذج التنموية ما يلي :

- تركيز البنية الأساسية والاستثمارات في قطاع الصناعة والسياحة والخدمات والعديد من الأنشطة ذات القيمة المضافة وذات الكثافة التشغيلية في مناطق محددة على حساب مناطق أخرى في العديد من الأقطار العربية .
- إن تنوع النسيج الاقتصادي في بعض المناطق يقابله تخصص مناطق أخرى في الاقتصاد الأحادي وهو الاقتصاد الفلاحي الذي يطغى عليه الاقتصاد العائلي مع بعض الصناعات التحويلية في بعض الحالات .
- إحداث شرخ تنموي بين مناطق تركزت فيها الاستثمارات الصناعية والسياحية والخدماتية والثروات والمداخل، ومناطق أصبحت مصدرة للأيدي العاملة في إطار الهجرة الداخلية. وبفعل ذلك، فإن المناطق الداخلية لم تنخرط في ديناميكية الانفتاح الاقتصادي على الاقتصاد العالمي، وهو ما عمق الهوة بين الأقاليم على مستوى القطر الواحد.

إن خيارات التنمية المعتمدة - وهي على هذا النحو - أعاققت التنمية المحلية. فالمناطق الداخلية كان بوسعها أن توظف إمكانياتها الذاتية في التنمية والتشغيل لو توافرت لها البنية التحتية اللازمة والمرافق العامة المناسبة وتحسين ظروف العيش والتوزيع العادل للاستثمارات العمومية في إطار منوال تهيئة ترايبية منصف تتفاعل فيه الإدارة المركزية والفاعلون الاقتصاديون المحليون والجماعات العمومية المحلية. ويبنى هذا التصور الجديد لمنوال التنمية على الترابط بين التشغيل والسياسات الاجتماعية من ناحية، والسياسات الاقتصادية الكلية والنمو من ناحية أخرى، وذلك كله في إطار الحوار الاجتماعي.

يتضح مما سبق حدة البطالة وعمق أسبابها راهناً، وهذه المعضلة مرشحة إلى مزيد التعقيد في السنوات المقبلة، حيث ستزداد الضغوطات على سوق العمل تحت مفعول ستة عوامل أساسية ضاغطة منها ما هو ذاتي يفرضه واقعنا العربي في تفاعلاته مع تطورات المنظومة التربوية والتعليمية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية، ومنها ما هو موضوعي يفرضه الاقتصاد المعولم تحت وقع التقدم العلمي والتكنولوجي واشتداد المنافسة في السوق الدولية، وهذه العوامل على النحو التالي :

1- العوامل الديموغرافية المتمثلة في الارتفاع المتواصل لعدد النشطين من الفئة العمرية 15 فأكثر بفعل التزايد الديموغرافي في السنوات الماضية، الذي سيبقى في حدود الزيادة الحالية تقريباً (2.5%) خلال العشرية المقبلة. هذا بالإضافة إلى مخزون البطالة وحدتها على المستوى العربي المقدر بما يتراوح بين 19 و20 مليوناً في 2012، أي بمعدل يتراوح بين 16 و17% في نفس السنة .

- 2- العوامل التربوية ومنها خاصة التزايد المتنامي لنسبة التمدرس بالجامعة ولعدد المتخرجين فيها وهو ما سيعمق أكثر فأكثر التحول النوعي لسوق الشغل. ويزداد هذا الأمر تعقيدا باعتبار عدم التوافق عموما بين مخرجات الجامعة واحتياجات سوق العمل .
- 3- العوامل الاقتصادية باعتبار أن التشغيل المؤهل – المؤجر والذاتي- وما يرتبط به من كفاءات أصبح شرطا رئيسيا من شروط الاستجابة لحاجيات الاقتصاد من اليد العاملة ولتطور التوزيع القطاعي لمواطن الشغل ولمواصفات المهن الجديدة، فضلا عن كونه شرطا من شروط توسيع القاعدة الاقتصادية وتنويعها ومصدرا أساسيا من مصادر النمو والقيمة المضافة وتنافسية المؤسسات محليا وفي السوق العالمية .
- 4- العوامل المتصلة بالمنافسة المتصاعدة على مستوى الاقتصاد العالمي وهو ما يتطلب الارتقاء السريع بالاقتصاد إلى المواصفات الدولية .
- 5- العوامل المرتبطة بنماذج التنمية المبنية أساسا في مختلف مراحلها في عدة أقطار عربية على مبدأ المشاطة، أي القرب الجغرافي من البحر دون اعتبار المناطق الداخلية. ويمثل هذا البعد عاملا هيكليا في اختلال التوازن بين المناطق مما أعاق اندماجها في ديناميكية التنمية .
- 6- هذا بالإضافة إلى تواصل الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية في هذه الفترات الانتقالية التي تمر بها بعض الأقطار العربية، وبداية نشطي الاحتجاجات الشعبية في أكثر من قطر عربي.
- وانطلاقا من تشخيص واقع البطالة ومسبباتها يمكن القول دون أي مبالغة إن نماذج التنمية والخيارات الاقتصادية التي تديرها الدولة في أغلب الأقطار العربية - فشلت في إيجاد الحلول الهيكلية لتوفير ما يكفي من فرص العمل.
- لقد بات مؤكدا – استنادا إلى التجارب الأجنبية العديدة – أن التصدي لظاهرة البطالة مرتبط أشد الارتباط بمقاربة تنموية في العمق تخرج عن المسالك المطروقة وبأنموذج اقتصادي يقوده القطاع الخاص بجرأة أكبر وبمسؤولية اجتماعية أقوى وذلك بدعم وتأيير استراتيجي من الدولة.

* * *

الباب الثاني القطاع الخاص الوطني الرافعة الأساسية لمستقبل التشغيل

** مقدمة :

مما لا شك فيه أن مجابهة قضايا التشغيل والبطالة والفقر تتطلب تمكين القطاع الخاص من القيام بدور أكبر في التنمية والتشغيل. وهو ما يدعو إلى استخلاص الدروس من التجارب التنموية السابقة ونتائجها. ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن الدول العربية تختص بأحد أكبر القطاعات العامة في العالم التي كانت تمثل في عقود الأيديولوجيات التعبير السياسي القوي عن استقلالية القرار الاقتصادي في إطار الاقتصاد الموجه أو الممركز أو رأسمالية الدولة أو اشتراكية الدولة.

وبالرغم من تطور الفكر الاقتصادي العربي والتوجهات التنموية في السنوات الأخيرة عن طريق اعتماد برامج التعديل الهيكلي منذ فترة الثمانينيات والتسعينيات والإصلاحات المتتالية في مطلع الألفية الثالثة فإن القطاع العام مازال مهيمنا في الدول العربية ولو بدرجات متفاوتة، وبالتوازي مع ذلك تسجل الدول العربية في المتوسط العام معدلات عالية في مجالات البطالة قرابة (15%) والنمو السكاني (2.3%) وتنامي القوى العاملة (2.5%) والفقر (17%) باعتبار مقياس دولارين في اليوم) والعمال الفقراء (30%) والقطاع غير الرسمي (37%) وانخفاض إنتاجية العمالة (0.7%). والمعاناة الموضوعية تفيد بوضوح أن استراتيجيات النمو التقليدية التي تقودها الدولة وسياسات التشغيل التي تعتمد في الغالب على التوظيف الحكومي لامتناس فائض العمالة - وصلت إلى أقصى مداها.

■ الأدوار والمسؤوليات المشتركة بين الدولة والقطاع الخاص للنهوض بمستقبل التشغيل على المستوى الوطني :

انطلاقاً من حجم هذه التحديات واستناداً إلى تجارب الأقاليم والبلدان الرائدة سريعة النمو، يتضح أن المقاربة الناجحة للنمو والتشغيل والحد من البطالة هي تلك التي يقودها القطاع الخاص متى وفرت له الحكومات بيئة أعمال مواتية ترفع القيود على الاستثمار الخاص وتثق في قواه وتعزز مصداقية الإصلاحات والتقييد بالتنفيذ الشفاف لقواعد السوق.. ومن بين مسؤوليات الدولة الداعمة للقطاع الخاص :

- إطار اقتصادي كلي مستقر وإطار تشريعي مرن يؤمن المنافسة السليمة ويعزز ثقة المستثمرين .
- تخفيض الضرائب وتخفيف الإجراءات إلى الحد الأدنى لدخول الشركات إلى السوق والخروج منها .
- توفير البنية الأساسية "التقليدية" والبنية الأساسية التكنولوجية وتجويد مختلف الخدمات العامة .
- توفير المهارات كما ونوعاً بما يتناسب مع حاجيات السوق .
- وضع استراتيجية نمو طويلة المدى بأهداف محددة متفق عليها بين الجهات المعنية الأساسية في إطار الحوار الاجتماعي الثلاثي.

وبالتناظر فإن مسؤولية القطاع الخاص لا تقل أهمية عن مسؤولية الدولة. فالقطاع الخاص يمثل البديل المأمول للقطاع العام على مستوى النمو والتشغيل والحد من البطالة والفقر. وبالإضافة إلى ذلك وعلى خلفية تنفيذ أهداف العقد العربي للتشغيل 2010-2020 الذي طرحتة منظمة العمل العربية وأقرته القمة العربية التنموية : الاقتصادية والاجتماعية لسنة 2009 فإن القطاع الخاص على المستوى القطري مطالب بـ :

- التفاعل الإيجابي مع الغايات والاستراتيجيات والأهداف الوطنية التي ينبغي أن تكون محل وفاق عليها صياغة وتنفيذا ومتابعة مع مختلف الفاعلين في إطار تحالف من أجل التقدم الاقتصادي والتأهيل البشري والرقمي الاجتماعي .
- التجاوب السريع مع تحرير الاقتصادات وما يوفره من امتيازات للقطاع الخاص الذي أصبح أقوى محرك للنمو والأداة الأساسية لمجابهة التحديات الملحة ومنها على وجه الخصوص إيجاد 40 مليون فرصة عمل على المستوى العربي (بمعدل 4 ملايين سنويا) خلال العشرية 2010-2020 .
- التوجه نحو مزيد من الاستثمار في مجالات الإنتاج المادية التي تمثل الاقتصاد الحقيقي إلى جانب الاستثمار في المعرفة والتطوير التكنولوجي .
- تحمل المسؤولية الاجتماعية التي أصبحت ضرورة اقتصادية بمفردات :
 - توفير أكثر ما يمكن من فرص العمل لإطلاق قوى الإنتاج المعطلة بما يمكن من إنتاج سلع وخدمات تفوق حاجيات الطلب الداخلي وترفع بالتالي من مستوى التجارة البينية .
 - التدريب الوظيفي لتعهد حقيبة الكفاءات باستمرار لإفادة القوى العاملة وبالتالي رأس المال اللامادي للمؤسسات الاقتصادية .
 - اعتبار الموارد البشرية استثمارا - وليس تكلفة - يثمن رأس المال البشري ويؤمن القدرة التنافسية للمؤسسة .
 - المساعدة في تنمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تعتمد على التجديد والابتكار وسرعة الاستجابة للمتغيرات .
 - التعاون والتنسيق في مجال تنقل العمالة (العربية - العربية) خدمة للمصالح الاقتصادية والاجتماعية للجميع في إطار تحالف بين الموارد الاقتصادية والموارد البشرية على المستوى العربي والاستفادة من المتغيرات الدولية والإقليمية .
 - فتح المزيد من الآفاق أمام تشغيل المرأة، حيث لا تكتمل عملية التنمية إلا بإدماج المرأة في النشاط الاقتصادي.

■ تحسن البيئة الاقتصادية المساعدة على تطوير القطاع الخاص الوطني :

أقبلت الدول العربية بدرجات وبأنساق وفي فترات زمنية متفاوتة على التحول التدريجي من نموذج نمو تقوده الدولة إلى نموذج يقوده القطاع الخاص بدرجة أكبر. وبدأت هذه الإصلاحات محتشمة في السبعينيات وتوسعت في الثمانينيات ثم تسارعت في التسعينيات وفي مطلع الألفية الثالثة. وأدت هذه التوجهات الجديدة إلى زيادة حصة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي إلى ما يتراوح بين 70 و 90% (دون اعتبار النفط) حسب تقارير البنك الدولي. وقد مكن كل ذلك وفق تقارير الألكسو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من تحقيق نتائج إيجابية منها :

● تحسن المؤشرات التنموية العامة ومنها مؤشرات التنمية البشرية (IDH)، خاصة في بعض الأقطار التي حسنت ترتيبها الدولي ضمن 187 دولة وذلك كما يلي :

- **مؤشر مرتفع** : البحرين، الإمارات، الكويت، ليبيا، قطر، عمان، السعودية (7 بلدان) .

- **مؤشر متوسط** : الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، تونس، المغرب، عمان، سوريا، فلسطين، اليمن، السودان (11 بلدا).

كما تحسنت مؤشرات التنمية البشرية الأخرى كأمل الحياة ومتوسط الدخل الفردي الذي بلغ حسب صندوق النقد الدولي ما يعادل القدرة الشرائية 6844 دولارا في عام 2007.

كما سجلت بعض البلدان العربية تحسنا ملحوظا في ترتيبها الدولي بخصوص مؤشرات التنافسية كأقطار الخليج العربي وتونس والأردن التي صنفت في مجموعة الـ 50 دولة الأولى من مجموع 139 دولة حسب تقرير منتدى دافوس 2011/2010.

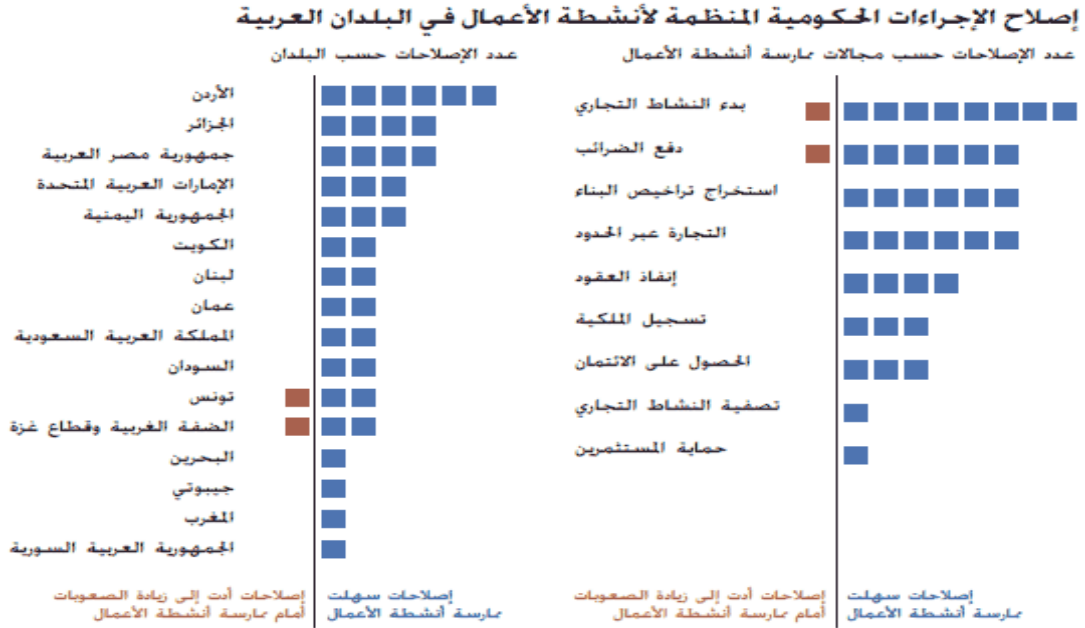
● اعتماد إصلاحات سياسية (وإن كانت غير كافية) مما حسن بعض الشيء مؤشرات الحوكمة الرشيدة وأحدث حراكا ملموسا على مستوى المجتمع المدني وظهور قيادات شبابية ونسائية جديدة. وتحسنت في العديد من الأقطار أوضاع المرأة العربية على المستوى القانوني وعلى المستويات الاقتصادية والاجتماعية، وإن كان ذلك مازال بحاجة إلى المزيد من الدعم.

● التطور المتسارع في بعض القطاعات في العديد من الأقطار العربية مثل قطاع الإنشاءات وقطاع السياحة (أكثر من 50 مليون سائح أجنبي في السنة قبل الثورات العربية) وقطاع الخدمات البنكية والمالية والخدمات الموجهة إلى المؤسسات والخدمات عموما وقطاع الاتصالات الذي شهد في الفترة الأخيرة شركات عربية كبرى دخلت في المنافسة العالمية.

● تسارع الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية والاجتماعية باتجاه تمكين القطاع الخاص وتوسيع مجالات انفتاح الاقتصادات العربية على الاقتصاد الدولي.

وتشير تقارير البنك الدولي حول ممارسة أنشطة الأعمال في الدول العربية إلى تسارع وتيرة الإصلاحات المنظمة لمناخ الأعمال في السنوات الأخيرة، التي تعتبر أسرع نسق في العالم باستثناء أوروبا الشرقية والوسطى. ووفقا لآخر تقرير صادر في 2010، يشير البنك الدولي إلى تحسن مؤشرات مناخ الأعمال في 16 دولة عربية ضمن 20 دولة شملها التقرير. وقد أجرت هذه الدول وطبقت 38 إصلاحا اقتصاديا وإجرائيا وتنظيميا أدت إلى تسهيل ممارسة الأعمال وذلك خلال الفترة الفاصلة بين يونيو/ حزيران 2008 ومايو/ أيار 2009.

نسق الإصلاحات والإجراءات المسهلة لممارسة الأعمال في الدول العربية (2009) :



وتجدر الإشارة إلى أن بعض القيود مازالت قائمة في بعض المجالات مثل تطبيق العقود وحل الشركات وحماية المستثمر وتوظيف العمال.

ومن بين محاور الإصلاحات :

- خفض الحد الأدنى لرأس المال لتأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة (8 بلدان) .
 - تسهيل إجراءات بعث المنشآت الجديدة وذلك بتركيز أنظمة الشباك الموحد لتسجيل المنشآت الجديدة وتقليص الآجال بفضل تجميع مختلف الخدمات (7 بلدان) .
 - تبسيط إجراءات التجارة عبر الحدود (6 بلدان)، وإن كان ذلك غير كاف.
- وقد مكنت هذه الإصلاحات من تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ومنها على وجه الخصوص :

- تسجيل معدل نمو إجمالي للدول العربية بـ 5.6 % سنويا في الفترة من 2000 - 2008 و 5.8 % في الفترة من 2005 - 2008.

تطور معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية :

السنوات	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
% معدل النمو	4.0	3.0	6.0	5.2	5.9	8.1	7.4	7.3	3.5	2.0	5.3

المصدر : - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009 .
- OIT, Etude sur la croissance et l'équité, 2011.

- تطور الناتج المحلي الإجمالي للوطن العربي من 531 مليار دولار عام 1998 إلى 1050 مليارا عام 2005، وإلى 1400 مليار دولار عام 2006 ثم إلى 1900 مليار دولار عام 2008. وهذا الرقم أرفع من ذلك بكثير لأنه لا يحتسب فيه الاقتصاد غير النظامي (الذي يمثل أكثر من ثلث النشاط الاقتصادي) لصعوبة تقديره.

وبالرغم من التفاوت في مستويات التنمية القطرية فإنه يمكن القول إجمالاً إن هذه التطورات في العديد من المجالات مضافاً إليها ظاهرة التحول الديموغرافي في العديد من الأقطار (l'aubaine démographique) تؤسس للتنمية السريعة في الوطن العربي، ومن أهم مقوماتها الدور الكبير الموكل إلى القطاع الخاص لقيادة النمو وعملية التنمية في إطار التوجه نحو تحرير الاقتصادات العربية. ولا يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بهذا الدور إلا بجرأة أقوى على مستوى الاستثمار والمساهمة في التشغيل كما ونوعاً وقدرة أكبر على تجديد حيويته باستمرار عن طريق توسيع مبادراته واعتماد مبادئ الجودة والابتكار والتنافسية بجودة الإنتاج والموارد البشرية وليس التنافسية بالسعر ورخص اليد العاملة.

■ بعض مظاهر قصور القطاع الخاص على المستوى الوطني :

لعب القطاع الخاص دوراً مركزياً في جميع الدول التي حققت نمواً سريعاً لفترات زمنية طويلة مما مكنها من معالجة التشغيل والحد من البطالة معالجة اقتصادية هيكلية (على الأقل قبل الأزمة المالية العالمية). وتشير التجارب الدولية إلى أن الاعتماد على المشروعات المملوكة للدولة لا يمثل بديلاً مستديماً للاستثمار والتشغيل الذي تقوم به مؤسسات القطاع الخاص.

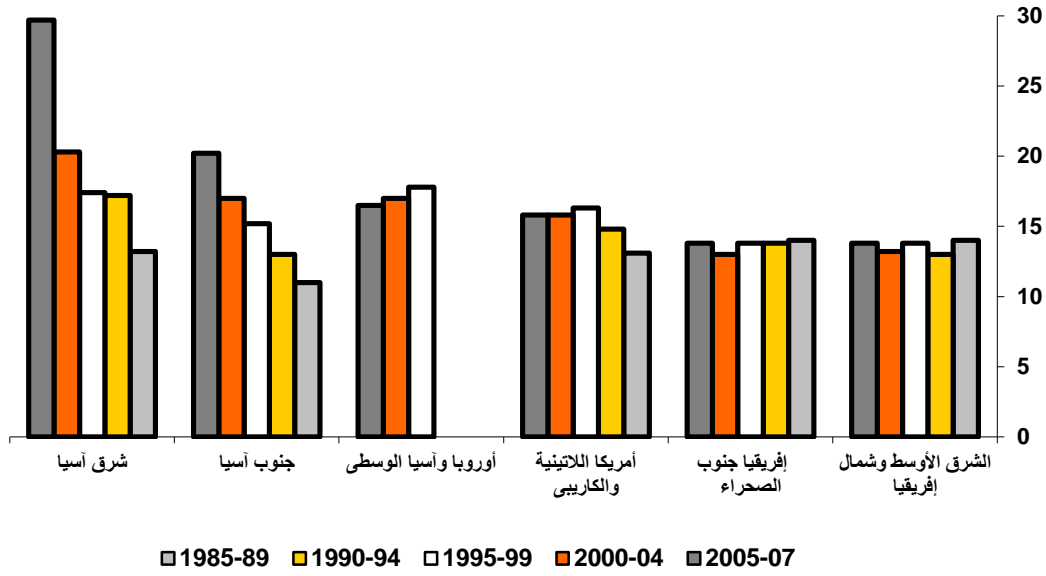
وقد أدركت الدول العربية هذا الواقع الجديد وانخرطت فيه عن طريق تحسين البيئة المناسبة للقطاع الخاص والرفع من مساهمته في التشغيل. وبفضل ذلك أمكن تحقيق معدل عام للنمو بـ 5.8% في الفترة من 2005 - 2008. ومع ذلك مازال هذا المعدل دون متوسط البلدان النامية (7.2%). ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا المعدل المسجل (5.8%) يعود بالأساس إلى الطفرة النفطية ولا يعود إلى تحول هيكل حقيقي للاقتصاد العربي كما هو الحال في بلدان شرق آسيا. وقد نتج عن ذلك عجز متواصل في إحداث فرص العمل يتناسب مع التنامي المستمر للوافدين على الشغل سنوياً.

ويعود ذلك إلى عدة أسباب يتعلق بعضها بطبيعة القطاع الخاص نفسه والبعض الآخر يتعلق بمحيط الأعمال، وتتلخص هذه الأسباب على النحو التالي :

1. استقرار معدلات الاستثمار الخاص نسبة إلى الناتج في مستويات منخفضة :

بالرغم من الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة منذ الثمانينيات وتحسن مناخات الاستثمار في مجالات الحوافز والضرائب والجمارك والقضاء الاقتصادي والبنية الأساسية فقد بقيت معدلات الاستثمار نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في حدود 14% تقريباً في المعدل العربي العام خلال العشرين سنة الأخيرة. ولئن كانت هذه النسبة قريبة من معدلات الاستثمار في أمريكا اللاتينية، فإنها أقل بكثير مما هو مسجل في دول جنوب آسيا (20%) ودول شرق آسيا (29%).

معدلات الاستثمار الخاص نسبة إلى الناتج (مقارنات إقليمية) :



المصدر : صندوق النقد الدولي : مؤشرات التنمية في العالم – 2008

ومن بين الانعكاسات لتواضع حجم الاستثمار الخاص نسبة إلى الناتج تواضع الصادرات المصنعة للأقطار العربية التي لم تتجاوز 1.06 % من مجموع الصادرات خلال عام 2008 مقابل 4.16 % في أمريكا اللاتينية و 20 % في منطقة شرق آسيا.

ولا تعود أسباب تواضع حصة الاستثمار الخاص من الناتج المحلي الإجمالي إلى أسباب داخلية تتعلق حصريا بالقطاع الخاص فحسب بل تعود كذلك إلى أسباب مؤسسية يمكن تأليفها في ثلاثة محاور أساسية كما يلي :

- ضعف الإنفاق العام على البنية الأساسية والتعليم ومختلف الخدمات الداعمة للاستثمار الخاص. ويتجلى ذلك في تدني معدل الاستثمار العام (العمومي والخاص) نسبة إلى الناتج. حيث إن هذا المعدل العام لا يتجاوز 21 % سنة 2006 في المنطقة العربية مقابل 38 % في دول شرق آسيا. وهذا له أثره المباشر على التشغيل والبطالة كما يتجلى ذلك بالجدول التالي :

معدلات الاستثمار الجملي (العمومي والخاص) نسبة إلى الناتج (مقارنات دولية) – 2006 :

الدول	معدل الاستثمار العام	معدل البطالة
- الصين	44.0	4.2
- شرق آسيا	38.0	4.0
- الهند	36.0	4.3
- تركيا**	30	11.2 (2011)
- الاتحاد الأوروبي**	22.8	11.0
- المعدل العالمي	22.0	9.0 (2011)
- الأقطار العربية*	21.0	15.0

المصدر : تقرير التنمية البشرية 2007-2008 .

* تقدر المفوضية الأوروبية في تقرير Eurostat لعام 2009 نسبة الاستثمار الجملي بـ 25 % .

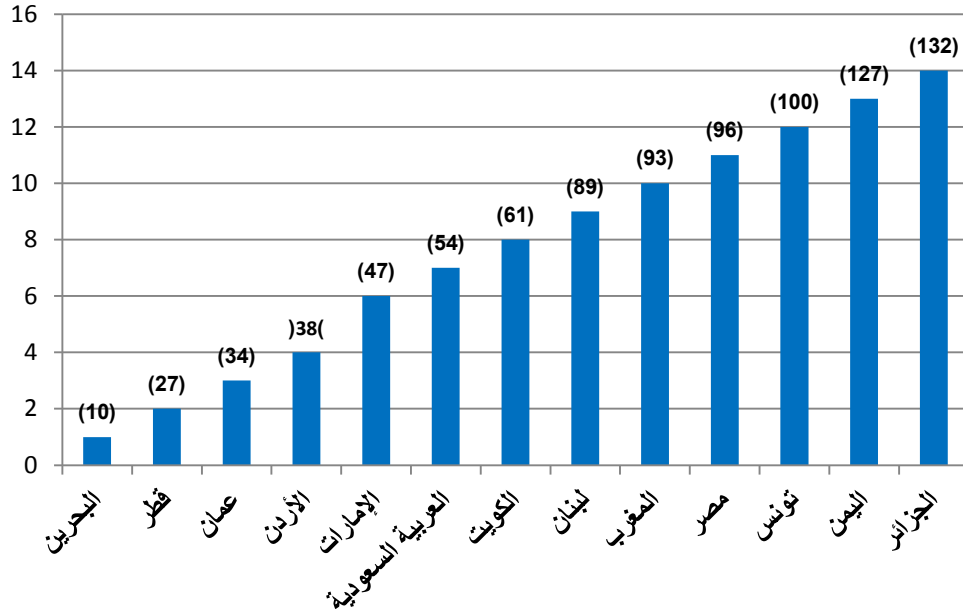
** Eurostat-2010 .

- المعوقات التشريعية والجبائية التي تعترض القطاع الخاص والتي يمكن إجمالها في صعوبة الحصول على القروض، وعدم مرونة قوانين الشغل، وعدم تلاؤم الكفاءات المتوافرة مع حاجيات المؤسسات.

كما أن الضرائب المرتفعة تمثل عائقا كبيرا لتوفير فرص العمل والاستثمار، حيث ترتفع النسبة الجمالية للضرائب المحمولة على المؤسسات (ضرائب على الأرباح والمساهمات الاجتماعية وضرائب أخرى) إلى نحو 50 % في تونس و45 % في مصر و43 % في المغرب و33 % في لبنان و31 % في الأردن. وبخصوص المساهمات الاجتماعية ترتفع النسبة إلى نحو 20 % في المعدل العام بالنسبة لدول المقارنة المذكورة أعلاه (BIT, 2011).

- محدودية الحرية الاقتصادية، حيث تتجلى محدودية حرية المبادرة الاقتصادية من خلال ترتيب العديد من الأقطار العربية في أواسط وأواخر التصنيف الدولي باستثناء البحرين وقطر وسلطنة عمان والأردن والإمارات.

ترتيب بعض الدول العربية حسب مؤشر الحرية الاقتصادية :



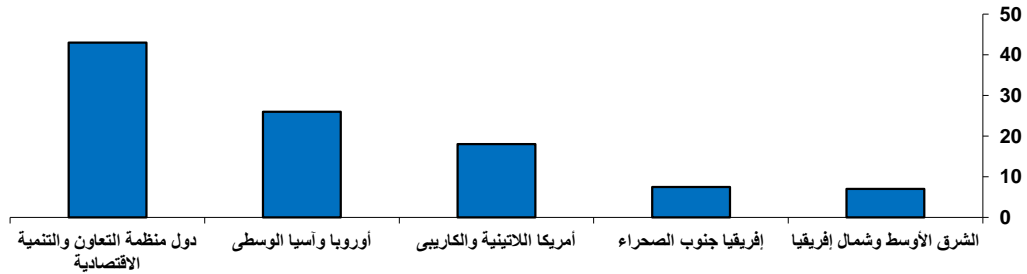
المصدر : OIT -2011 : Etude sur la croissance et l'équité
- الأرقام المكتوبة بين قوسين تشير إلى الترتيب الدولي.

إن العوامل سالفة الذكر أثرت أيضا على محدودية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ففي حين تجاوزت نسبة الاستثمار الأجنبي 10 % من الناتج : في الأردن (15 %) ولبنان (13 %) والبحرين (10%)؛ فإنها ظلت دون هذه النسبة في بقية الدول العربية : مصر (9%)، وليبيا (7%)، والسعودية (6%)، والمغرب وتونس واليمن (4%)، وسوريا (3%) والجزائر (1.5%) (المصدر السابق).

2. ضعف تجدد حيوية القطاع الخاص :

من أهم مظاهر حيوية كل اقتصاد القدرة على توسع وتجدد النسيج الاقتصادي المرتبطة بمدى روح الريادة الاقتصادية. ولقيادات القطاع الخاص دور أساسي في دعم الصناعات الناشئة والمساعدة على إحداث جيل جديد من المؤسسات والمستثمرين ورعايتهم وتبنيهم بما يمكن من تنويع القاعدة الاقتصادية وتوليد فرص العمل لأن المؤسسات الصغرى والمتوسطة تحدث نموا لمواطن الشغل أكبر مما يحدثه التوسع في المؤسسات القائمة. وتقاس العقلية المشاريعة بكثافة المنشآت الاقتصادية نسبة إلى عدد السكان. ويتضح من بعض التقارير الدولية أن كثافة المؤسسات في الوطن العربي مازالت محدودة مقارنة بالأقاليم الأخرى بحيث لا تتجاوز 8 مؤسسات لكل 1000 نسمة مقابل 19 في أمريكا اللاتينية و29 في أوروبا الوسطى و45 في منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية.

كثافة الشركات في العالم نسبة إلى عدد السكان
(عدد الشركات المسجلة لكل 1000 نسمة) :



المصدر : Eurostat 2010 .

وبالإضافة إلى كل الصعوبات المعروفة ذات العلاقة بمناخات الاستثمار التي تقف في وجه كل المؤسسات فإن هناك معوقا آخر لا ننتبه إليه كثيرا والذي يحد من ريادة الشباب. ويتمثل هذا العائق في البعد الثقافي. ومن أبرز العوامل المساعدة على دمج ثقافة الريادة في الاقتصاد والمجتمع هي تلك التي تتعلق بالإنتاجات الرمزية من دراسات وندوات للتعريف على أوسع نطاق بأهمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة لتغيير السلوكيات والمواقف ومنها :

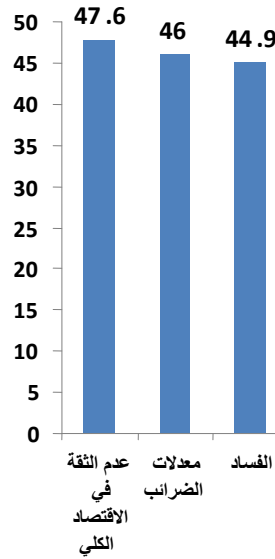
- اعتبار المبادرة ظاهرة اقتصادية واجتماعية تسهم في إعادة تشكيل الاقتصاد والمجتمع وسوق العمل .
- اعتبار المبادرة كمركز اهتمام فكري مستجد بحيث أصبحت موضوع بحوث أكاديمية .
- اعتبار المبادرة كمجال جديد من مجالات التعليم في كل المستويات .
- نشر ثقافة المبادرة باعتماد مقاربات فكرية جديدة، إذ غالبا ما تعتبر الريادة في المجتمعات التقليدية كمصدر لتأمين مورد رزق. وهذه المقاربة تحمل في طياتها أن المبادرة هي تشغيل ذاتي في قطاع غير منظم.

إن هذه الرؤية لا تساعد على دمج وتطوير النشاط الريادي في قطاعات الاقتصاد الحديث بل تركز بقاء هذه الأنشطة في بوتقة اقتصاد الكفاف. فالمطلوب إذن هو إعطاء الطموح لباعثي هذه المشاريع حتى ينتقلوا من منطق مورد الرزق إلى منطق التطوير والابتكار إلى معنى مقولة shumpeter "التحطيم والتجديد" (destruction/innovation).

3. الافتقار إلى الثقة المتبادلة بين الدولة والقطاع الخاص :

بالرغم من أهمية الإصلاحات المسجلة في مختلف الأقطار وتراجع القطاع العام لفائدة القطاع الخاص والانفتاح التدريجي على الاقتصاد العالمي فإن الإصلاحات الحكومية وتطبيق قواعدها لا تلقى ثقة كبيرة ومصداقية عالية لدى المستثمرين الخواص. وهو ما يحد من إطلاق قوى القطاع الخاص وبالتالي رفع القيود على النمو كما يتبين من نتائج الاستجابات في الجدول التالي :

الجدول يوضح المعوقات الرئيسية أمام شركات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (المتوسط البسيط من شركات أي دولة تصنف معوقا ما يكونه "كبيرا أو خطيرا") :



المصدر : مسوحات البنك الدولي عن اقتصادات في الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وعمان والسعودية وسوريا والصفة الغربية و غزة واليمن على مدى عدة سنوات .

ويتبين من هذا الرسم البياني الدور المحوري للسياسات الحكومية ومؤسسات الدولة في وجود محيط أعمال محفز ومشجع على النمو الذي يقوده القطاع الخاص والذي يضمن في الوقت نفسه الأهداف الاجتماعية للتنمية. وقد برز هذا الدور الحكومي بقوة إثر الأزمة المالية العالمية لتنظيم الأسواق بما يخدم الأهداف العامة والأهداف الخاصة على أساس الثقة المتبادلة بين الدولة والقطاع الخاص.

4. عدم كفاية مأسسة الحوار الاجتماعي :

يعود افتقار الثقة المتبادلة بين الدولة والقطاع الخاص على المستويات الوطنية إلى العجز المسجل في الحوار الاجتماعي وتطوير آلياته وأدواته ومجالاته. وهذا الحوار ليس مطلوباً فقط لمواجهة الأزمات، بل هو مطلوب أيضاً في فترات الرخاء والاستقرار.

إن الحوار الثلاثي (الذي أصبح حواراً ثلاثياً زائداً واحداً) بات من أساسيات التقدم الاقتصادي والرقى الاجتماعي باعتباره تعبيراً عن عقد اجتماعي جديد يتم من خلاله التوافق على الاستراتيجيات والأهداف العامة والالتزام بها جماعياً.

ولعل ما قامت به منظمة العمل العربية من إقرار (إعلان مبادئ بشأن الحوار الاجتماعي في البلدان العربية) عملاً محموداً.

■ اتساع ظاهرة القطاع "الخاص" غير المنظم :

من أبرز أوجه قصور القطاع الخاص الوطني والعربي اتساع مساحة القطاع غير المنظم (غير الرسمي) الذي بالرغم من مساهمته العالية في الناتج المحلي الإجمالي وفي امتصاصه لفائض العمالة يكرس تدني إنتاجية اليد العاملة والتشغيل الهش وظاهرة العمال الفقراء الذين يمثلون نحو ثلث المشتغلين في الدول العربية.

وتعود نشأة القطاع غير المنظم وانتشاره الواسع في الوطن العربي (كما هو الشأن في العديد من الأقاليم الأخرى) إلى عدة عوامل منها على وجه الخصوص ما يلي :

- العوامل الاقتصادية التي تتمثل أساسا في عدم قدرة القطاع الخاص المنظم على توليد ما يكفي من فرص العمل. كما يعود هذا الوضع إلى الآثار السلبية لبرامج التعديل الهيكلي وبرامج التأهيل الاقتصادي التي أسفرت عن عمليات واسعة لتسريح العمال، خاصة فاقد المهارات وأصحاب المهارات الوسيطة .
- العوامل (الديموغرافية – الاجتماعية) المتمثلة في ارتفاع القوى العاملة النشيطة الفائضة مقابل محدودية القدرة التشغيلية للاقتصاد المنظم، وهو ما نتج عنه ارتفاع متواصل لمعدلات البطالة.
- غياب أنظمة التأمين على البطالة في كل الدول العربية باستثناء الجزائر والبحرين، والذي يدفع بالمفصولين عن العمل إلى اللجوء اضطراريا في أغلب الأحيان إلى القطاع غير المنظم .
- اعتماد سياسة الإحالة إلى التقاعد المبكر في بعض الأقطار العربية الذي زاد من رصيد الأنشطة غير المنظمة والعاملين فيها.

■ تعريف القطاع غير المنظم :

ما يميز القطاع غير المنظم على المستوى الدولي تعدد المفاهيم وغياب الإجماع على مفهوم موحد بشأنه، حيث إن الخيط الجامع بين كل المصطلحات المتداولة لا يعدو أن يكون المقارنة بين ما هو منظم وما هو غير منظم. وهذه الثنائية بين المركز والمحيط تستند أساسا إلى المرجعية القانونية. وعلى هذا الأساس القانوني فإن القطاع غير المنظم قطاع غير معياري.

وهنا لا بد من التمييز بين :

- المنشأة غير المنظمة، وهي التي لا تملك تصريحاً لممارسة النشاط وليست مسجلة ولا تدفع الضرائب ولا تتقيد بالقوانين الاقتصادية وتشريعات العمل.
- وبالتالي فإن هذه المنشأة تمارس نشاطا بصفة غير قانونية. وهنا نجد حالتين : إما أن هذا النشاط ممنوع قانونا، وإما أنه غير ممنوع ولكنه يمارس دون ترخيص.
- والأمر يزداد تعقيدا في حالة وجود منشأة مرخصة إلا أن عمالها غير مؤمنين اجتماعيا. وهو ما يطرح إشكالية التصنيف لهذه المنشأة. فالنظرية الاقتصادية تصنفها في القطاع المنظم في حين أن النظرية الاجتماعية تصنفها في القطاع غير المنظم.
- العمل المؤجر غير المنظم وهو أن العامل في هذه المنشأة لا يصرح به ولا ينتفع بالحقوق الاجتماعية وبالتالي لا يخضع إلى التبعية القانونية.
- العمل المستقل غير النظامي وهو نشاط مهني فردي يخرج عن الأعراف التنظيمية.

وفي هذا السياق المصطلحي، لا بد من التمييز بين القطاع غير المنظم، كما تمت الإشارة إليه أعلاه، والاقتصاد الخفي (économie souterraine) الشائع في الدول المتقدمة، ويشمل

هذا الاقتصاد الخفي الأنشطة الممنوعة قانونا كالاتجار بالمخدرات والأسلحة وتبييض (غسل) الأموال والتهرب الجبائي .

■ التوصيف العام للقطاع غير المنظم :

من أهم خصائص القطاع غير المنظم :

- سهولة الدخول إليه إنتاجيا ومهنيا والخروج منه .
- منشآت غير مرخصة وغير مسجلة .
- سوق ترويج موازية غير منظمة .
- الملكية العائلية لوحدات الإنتاج .
- عدم الفصل بين عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) .
- عدم الفصل بين ميزانية المشروع أو النشاط وميزانية العائلة .
- تدني مهارات العاملين وتدني الإنتاجية وانعدام شروط العمل اللائق .
- استعمال الموارد الأولية المحلية بالنسبة لوحدات الإنتاج المحسوبة على القطاع غير المنظم.
- غياب العلاقة مع المؤسسات الرسمية .
- علاقات عمل عرضية وهو ما يفضي إلى البطالة الدورية (cyclique).

■ مجالات نشاط القطاع غير المنظم :

يمثل القطاع غير المنظم في الوطن العربي عموما طيفا واسعا من النشاط الاقتصادي يمكن إجماله في التالي :

- الأنشطة الإنتاجية كالزراعة والصناعات التقليدية وأشغال البناء وبعض الأنشطة الصناعية كخياطة الملابس وتصنيع بعض المواد الغذائية (الزيوت، الأعشاب...).
- الأنشطة الخدمية كالخدمات المنزلية (التنظيف، والعناية بالحدائق المنزلية، وحضانة الأطفال ، ...) والخدمات الموجهة إلى الأفراد (العناية بكبار السن والتمريض بالمنزل...) وخدمات التصليح والصيانة الخفيفة، وخدمات الوساطة، وخدمات النقل... وحتى الخدمات المالية كالإقراض و صرف العملات .
- الأنشطة التجارية الموازية مثل الباعة بالشوارع والاتجار بالمواد النادرة أو المهربة.

■ مساهمة القطاع غير المنظم في التشغيل والتنمية في الدول العربية :

ليس من اليسير تقدير حجم القطاع غير المنظم اقتصاديا واجتماعيا، خاصة في الوطن العربي، لشح البيانات العربية حول هذا القطاع نظرا لطبيعته غير المعلنة أصلا. إلا أنه انطلاقا من فرضيات شبه مؤكدة يمكن القول إن القطاع غير المنظم يسهم في كل التجارب العربية والأجنبية مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي. كما يسهم بقدر كبير في حجم التشغيل العام وفي توفير موارد الرزق، خاصة في فترات الانكماش الاقتصادي وفترات الأزمات الاجتماعية. واستنادا إلى ما توافر من بيانات جزئية من مصادر أجنبية حول الأقطار العربية فإن القطاع غير المنظم يسهم مساهمة كبيرة في التشغيل وفي الناتج.

مساهمة القطاع غير المنظم في بعض الدول العربية :

الدول	المساهمة في التشغيل	المساهمة في الناتج
مصر*	40.0 %	بين 40 و 60 %
المغرب (دون الفلاحة)*	39.0 %	40.0 %
تونس**	31.5 %	بين 15.0 و 20.0 %
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا***	50.0 %	-

* تقارير منظمة العمل العربية .

** مصدر وطني : الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة، تونس 2008 .

*** منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، دراسة حول القطاع غير المنظم، 2012.

إن اتساع القطاع غير المنظم لا تنفرد به الدول العربية وحدها بل هو ظاهرة عالمية تشمل مختلف الأقاليم وحتى الاقتصادات المتقدمة.

ثقل القطاع غير المنظم في بعض التجمعات الاقتصادية (دون اعتبار الفلاحة) :

الدول	المساهمة في الناتج* (%)	المساهمة في التشغيل** (%)
إفريقيا - جنوب الصحراء	54.7	75.0
شمال إفريقيا	37.7	49.0
آسيا	23.9	70.0
أمريكا اللاتينية	30.6	55.0
الكاربيبي	22.2	-
الاقتصادات الصاعدة	21.7	25.0
دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	16.0	-

*OCDE : Rapport de l'Afrique de l'Ouest-2007/2008.

** OCDE, Rapport du centre de développement sur l'emploi informel, 2009.

وتشير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية انطلاقاً من بيانات منظمة العمل الدولية إلى أن القطاع غير المنظم يشغل على المستوى العالمي خلال سنة 2012 1.8 مليار عامل من مجموع نحو 3 مليارات مشغل أي قرابة ثلثي المستخدمين.

ويشير المصدر نفسه إلى أن 700 مليون ممن يشتغلون في القطاع غير المنظم يعيشون تحت خط الفقر (1.25 دولار في اليوم).

■ سلبيات القطاع غير المنظم :

من بين سلبيات القطاع غير المنظم :

- تردي بيئة العمل العامة التي لا تحقق حداً أدنى من الأمن النفسي والمادي والاجتماعي. وكلها عناصر تزيد من الإحباط والاستلاب، خاصة بالنسبة للشباب الداخلين اضطراراً إلى القطاع غير المنظم .

- تدني الأجور وظروف عمل غير مستقرة يجعلان من القطاع غير المنظم منطلقا للهجرة الداخلية وإلى الهجرة الخارجية غير المنظمة .
- انعدام الحماية الاجتماعية وشروط العمل اللائق وهو ما يعني أن جزءا مهما من القوى العاملة يعيش خارج الأطر التشريعية المنظمة للعلاقات الشغلية .
- عدم التسجيل الإداري وهو ما يجعله خارج الحسابات الوطنية ويحرم الدولة من موارد مالية. كما أن القطاع غير المنظم بحكم نشاطه غير المعلن لا يمكنه أن يستفيد من الحوافز التي توفرها الدولة وهو ما يعوق تطوره.

ولا بد من الإشارة أيضا إلى أن التشغيل غير النمطي لا ينحصر فقط في القطاع غير المنظم، إذ نجد التشغيل غير المنظم والعلاقات الشغلية غير المنظمة في القطاع المنظم كالبناء والسياحة، إلخ...

■ ضرورة تنظيم القطاع غير المنظم لدعم آفاق التشغيل في الوطن العربي :

إضافة إلى محورية القطاع الخاص المنظم الوطني والعربي في مجال التشغيل، يمثل القطاع غير المنظم من خلال قدرته على توليد فرص العمل دعامة مهمة لمستقبل التشغيل متى توافرت له البيئة التنظيمية المناسبة. ولا يتوقف هذا العمل على دور الدولة بمفردها. فالحوافز وحدها لا تكفي والإجراءات الزجرية لا تُجدي نفعا. وأمام هذا الوضع وانطلاقا من مسببات اتساع القطاع غير المنظم، فإن للقطاع الخاص المنظم دورا للانتقال به إلى القطاع المنظم. ويتمثل هذا الدور في تجاوز التذمر من التجارة والأنشطة الموازية والمنافسة غير الشريفة إلى المساعدة على تنظيم هذا القطاع.

وعموما فإن الإشكالية هنا لا تكمن في ضرورة تنظيم القطاع غير المنظم بل في كيفية تنظيمه ورفع جودة أدائه الاقتصادي والاجتماعي دون كسر ديناميكيته التي تميزه عن سائر القطاعات المنظمة. علما بأن هذه الديناميكية متأتية من عدم التنظيم ومن التحرر من القيود المختلفة.

وسعيا إلى تجنب الثنائية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تجنب الإقصاء والتهميش من ناحية، وحرصا على الإبقاء على مساهمة القطاع غير المنظم في التشغيل وتوزيع المداخل من ناحية ثانية، يتعين تنظيم هذا القطاع تدريجيا وبحذر شديد وذلك عن طريق إجراءات خصوصية. ويقترح في هذا السياق ما يلي :

- إنشاء قاعدة بيانات على المستويين القطري والعربي للوقوف على واقع القطاع غير المنظم .
- تبسيط إجراءات التأسيس للنشاط المستقل والمؤسسات الصغرى العاملة في هذا القطاع .
- تخفيض كلفة التسجيل .
- تخفيض الاشتراك في الضرائب والتأمينات الاجتماعية.

■ التوصيات :

1- اعتماد المقاربة الاقتصادية للتشغيل باعتبارها الخيار الهيكلي الأمثل للحد من البطالة كما ونوعا، وذلك من خلال :

(أ) رفع كثافة التشغيل الكمية في النمو الاقتصادي :

تبرز مختلف الدراسات أن نسبة نمو التشغيل السنوي خلال السنوات الأخيرة تتراوح بين 3 % بالنسبة لمجموعة دول الشرق الأوسط و 2.4 % لمجموعة دول المغرب العربي، وهذه المعدلات لا تكاد تغطي طلبات الشغل المتأتية من الوافدين الجدد إلى سوق العمل. وبالتالي فهي غير كافية لتقليص مخزون البطالة. وتعود محدودية محتوى التشغيل في النمو إلى عدة أسباب، منها على الأخص الكثافة الرأسمالية في الاستثمارات على حساب كثافة اليد العاملة.

ودعما لتوليد فرص العمل في النمو الاقتصادي يتعين العمل على ما يلي :

- تحسين مناخ الاستثمار والارتقاء بمساهمة القطاع الخاص في الاستثمار واستقطاب الاستثمارات الأجنبية. ويتطلب هذا التوجه مواصلة الإصلاحات وتحسين مناخ الاستثمار وتمثين الموارد البشرية والرفع من الإنتاجية الجمالية لعناصر الإنتاج وإشاعة ثقافة العمل.
 - المزيد من تصويب وترشيد الحوافز والامتيازات والبرامج حسبما تقتضيه ضرورة رفع تحديات التشغيل عموما وخصوصيات الفئات والمناطق ذات الأولوية مع ربطها بإحداثيات فرص العمل .
 - اعتماد عناصر جديدة لتنمية الشغل عرضا وطلبا وعلى الأخص من خلال دعم الإصلاحات التشريعية المتعلقة بالتشغيل ومراجعة الأعباء الاجتماعية المحمولة على الأجور.
- إن هذه العناصر الجديدة أصبحت ضرورية لحفز المؤسسات إلى التوظيف المباشر وتعزيز أصولها الاجتماعية، أي رأسمالها البشري بصفة تلقائية، فالعناصر "التقليدية" من حوافز ظرفية وبرامج تكميلية رغم أهميتها لم تعد كافية لضمان نمو التشغيل بصورة هيكلية ومستدامة.

(ب) رفع كثافة التشغيل النوعية في النمو :

إضافة إلى ضرورة تسريع نسق إحداثيات الشغل على مستوى الكم، خاصة عن طريق تدعيم مصادر النمو "التقليدية" في العديد من القطاعات كالنسيج والصناعات الميكانيكية والكهربائية...، يتوجب العمل أيضا على الترفيع في إحداثيات الشغل على المستوى النوعي بما يمكن من استقطاب حاملي الشهادات وتحسين نسبة التأطير بالمؤسسات وذلك بـ :

- اعتماد نماذج نمو يقودها التجديد والابتكار والبحث والتطوير والأنشطة ذات القيمة المضافة .
- تعزيز مصادر النمو الجديدة المتصلة بمجالات الاقتصاد الجديد ذات النمو السريع.

ومن هذه المصادر الجديدة :

- التجديد التكنولوجي والابتكار والارتقاء بالجودة داخل المؤسسات الموجودة وهو ما يساعد على تطوير نسبة المبادرة الداخلية، أي صلب المؤسسة القائمة، وكذلك نسبة المبادرة الخارجية، أي صلب المؤسسات الجديدة .

• خدمات الاتصال والمعلومات والخدمات الموجهة إلى المؤسسات والخدمات المالية والهندسية والصحية وخدمات التعليم العالي.

وتتيح هذه المجالات ذات النمو السريع والتشغيلية العالية فرصا كبيرة لتشغيل أصحاب الكفاءات من خريجي التعليم العالي، فضلا عن تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات والانخراط في اقتصاد المعرفة .

• تطوير الاستثمار الأجنبي المشغل للكفاءات العليا وكذلك تطوير الاستثمارات بالخارج، خاصة مكاتب الدراسات ومقاولات الأشغال بما يمكن من الانتداب المباشر لحاملي الشهادات.

ج) العمل على إيجاد التوازن على مستوى هيكله إحداثات الشغل بين قطاع الفلاحة وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات حتى لا يكون التشغيل في قطاع الخدمات على حساب التشغيل في قطاعات الإنتاج الأخرى. علما بأن قطاع الخدمات الذي يشغل أكثر من 50 % في العديد من الدول العربية يغلب عليه التشغيل غير المنظم، وبالتالي فإن توسع هذا القطاع توسع مصطنع يكرس هشاشة التشغيل.

د) مراجعة التشريعات الاقتصادية والاجتماعية المعطلة في أغلب الأحيان للتنمية والاستثمار والتشغيل كمجالات الاستثمار وقوانين العمل وسياسات التشغيل النشيطة.

ه) العمل على تطوير الطاقة التشغيلية في القطاعات الاقتصادية، خاصة في قطاع الزراعة الذي يشكو من عزوف الشبان عن العمل الفلاحي بالرغم مما يوفره من إمكانيات تشغيل واسعة، وهو ما يدعو إلى :

- تحديث القطاع الفلاحي (الزراعي) وتطوير أدائه مع المحافظة على الفلاحة العائلية ودعمها.
- القيام بحملات لتشجيع الشباب على العمل في قطاع الفلاحة وعلى إقامة المشاريع الفلاحية.
- تطوير المنتجات الفلاحية وإخضاعها لمواصفات الجودة العالمية لضمان تسويقها في الأسواق الإقليمية والعالمية .

وتهدف هذه العناصر إلى الرفع من إحداثات الشغل الفلاحية الجديدة من ناحية، والرفع من حجم الإنتاج الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي من ناحية أخرى في زمن أصبح فيه الغذاء سلاحا استراتيجيا.

وفي السياق نفسه يتعين تطوير الطاقة التشغيلية في قطاعات الصناعة التي لا تسهم في حجم التشغيل العام إلا بنسبة أقل من 20 % في أغلب الدول العربية، في حين أن التوسع في الاستثمار الصناعي يمثل الركن الركين للارتقاء بمعدلات التشغيل والتنمية عموما.

و) إنشاء قاعدة بيانات قتريا وعربيا للوقوف على واقع القطاع غير المنظم على أساس تحديد منهجيات بحث وأدوات قياس إحصائية موحدة.

ز) التنظيم التدريجي والمدروس للقطاع غير المنظم بطريقة توفق بين ضرورة المحافظة على حيوية هذا القطاع من ناحية والرفع من أدائه الاقتصادي والاجتماعي من ناحية ثانية حتى لا يبقى هذا القطاع خارج الشرعية وعلى هامش الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية بما يساعد على تجنب الثنائية اقتصاديا واجتماعيا.. ومن المداخل الأساسية والمرنة لتنظيم هذا القطاع :

- تسهيل إجراءات التأسيس للعمل المستقل .
- تخفيض كلفة التسجيل .
- التخفيض من الضرائب والمساهمات الاجتماعية .

- اعتماد التمويل التضامني لأنشطة القطاع غير المنظم.. ويمكن في هذا الاتجاه إنشاء هياكل تمويل للإقراض الشعبي.

ح) تصور وبناء مشاركة فاعلة وحقيقية بين القطاع العام والقطاع الخاص وفق علاقة تعاقدية من أجل بناء اقتصاد منتج ومتنوع ومتكامل وقادر على تلبية احتياجات المجتمع ومتطلبات المنافسة الدولية بما يُعيد الاعتبار للتنمية بمفهومها الشامل يحتكم فيها إلى المشاركة الديمقراطية ومحاربة مظاهر الفساد والحوكمة الرشيدة في الإدارة السياسية والاقتصادية لشؤون البلاد.

ط) تطوير وتحديث الحوار الاجتماعي الثلاثي زائد المجتمع المدني وتوسيع مجالاته بمنطلقات وآليات جديدة في إطار توافق وطني حول استراتيجية تنموية متفق عليها تتقاسم فيها الأدوار والمسؤوليات.

■ تطوير منظومة إعداد الموارد البشرية وفق حاجيات الاقتصاد المستجدة ومركزية التشغيل :

بالرغم من مختلف الإصلاحات التي تم إقرارها في الدول العربية، فإن المنظومة التربوية مازالت بحاجة ملحة إلى التحديث والتطوير وفق تصورات فلسفية ومواصفات تكوينية ووسائل تبليغ بيداغوجية تستند إلى مرجعيات دولية متقدمة.

وبالإضافة إلى هذه الأبعاد المعيارية الأساسية فإنه من الضرورات الملحة ربط المنظومة التربوية بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي وتطوير وظائفها الجديدة باعتماد عوامل تكريس مفاهيم التشغيل وثقافة المبادرة وبعث المؤسسات وإتقان اللغات الأجنبية التي أصبحت تعتبر من المداخل الأساسية لسوق الشغل الوطنية وأسواق العمل الأجنبية.

وفي هذا المجال يُقترح :

- 1- ضرورة تحسين قابلية التشغيل للمتخرجين في نظام التدريب المهني ونظام التعليم العالي بقصد الاستجابة لحاجيات المؤسسات الاقتصادية. وبالتوازي مع ذلك لا بد أيضا من تحسين تشغيلية تلاميذ التعليم الثانوي وذلك بدعم محتويات التعليم بوحدات تأهيلية لسوق الشغل.
- 2- يتطلب التوجه التشغيلي من المنظومة التعليمية باعتبارها الحامل للمفاهيم والقيم المستحدثة أن تعمل على تطوير وظيفة جديدة تتمثل في إكساب الكفاءات الاجتماعية لروادها ومنها على وجه الخصوص ثقافة العمل وكفاءات الريادة وبعث المؤسسات بهدف الانتقال من عقلية الانتظار والاستهلاك إلى عقلية المبادرة والإنتاج.
- 3- جعل مؤسسة التعليم العالي ومؤسسة التدريب المهني مسنولتين عن النتائج التعليمية والتكوينية باعتماد مؤشرات الاندماج في سوق العمل.
- 4- تركيز وظيفة الإرشاد حول واقع سوق الشغل والمهن الجديدة بالمعاهد والجامعات بمشاركة إدارات العمل والمنظمات المهنية بهدف المساعدة على ربط صلات التواصل بين عالم الدراسة وعالم الشغل والمساعدة على التوجيه نحو الاختصاصات المطلوبة. علما بأن عدم التواصل لا يساعد الشاب ولا يساعد المؤسسة التعليمية في عملية التوجيه نحو الاختصاصات الأمثل والمطلوبة في سوق الشغل.
- 5- وضع مشاركة فعلية بين التدريب والتعليم العالي من ناحية والمنظمات المهنية من ناحية ثانية لإحكام تخطيط الموارد البشرية وفق الطلب الاقتصادي وليس بالاستناد إلى عرض التخصصات.

* * *

الباب الثالث
القطاع الخاص العربي
المهد الطبيعي لمستقبل التشغيل
في إطار التكامل اقتصاديا واجتماعيا

**** مقدمة :**

إن المتأمل في واقع سوق العمل العربية بشبكة تحليل قومية يلاحظ دون عناء أن كسب رهاناتها ورفع تحدياتها رهانا ومستقبلا أقرب إلينا من حبل الوريد إذا ما توفقنا في تنفيذ العقد العربي للتشغيل (2010-2020) الذي بادرت بطرحه وبشكل استباقي منظمة العمل العربية في منظور يتكامل فيه البعد القطري والبعد العربي، وإذا ما توفقنا أيضا في تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية : الاقتصادية والاجتماعية لعام 2009 التي أسست لحوكمة تنموية عربية جامعة يقودها بالأساس القطاع الخاص العربي بدعم وتسهيل من الحكومات.

وللتذكير يهدف العقد العربي للتشغيل إلى خمسة أهداف أساسية :

- (1) خفض البطالة.
- (2) خفض الفقر.
- (3) تسهيل تنقل العمالة العربية.
- (4) الرفع من إنتاجية العمل.
- (5) دعم التعليم التقني والتدريب المهني.

وتتدرج هذه الأهداف ضمن جدلية عامة تتمثل غايتها الأفقية في الارتقاء بمختلف مؤشرات سوق العمل العربية عن طريق الاستعمال الأمثل للموارد والطاقات. وبهذه الأبعاد، يُؤسس هذا العقد للاستراتيجية المثلى لمستقبل التشغيل في الوطن العربي. وتزداد هذه الأجندة أهمية في ضوء ما تشهده الأقطار العربية من ثورات واحتجاجات شعبية مردها الأساسي الأوضاع الاجتماعية وفي صدارتها التشغيل والبطالة والفقر والإقصاء.

ولا شك أن لمنظمة العمل العربية بتمثيلها الثلاثي لأطراف الإنتاج دورا محوريا للمساعدة على تحقيق هذه الأهداف باعتبارها المسئولة عن إدارة العقد العربي للتشغيل. ولسنا بحاجة إلى تأكيد أن تنفيذ هذه الاستراتيجية الطموحة لا يتوقف على منظمة العمل العربية وحدها بل يتطلب في المقام الأول التزام الدول العربية منفردة بالعقد العربي والعمل على إدراج أهدافه في مخططاتها التنموية والسعي إلى تحقيقها على المستويات القطرية بمشاركة أطراف الإنتاج الثلاثة. كما يتطلب تحقيق أهداف هذا العقد طرحا جديدا لقضايا التشغيل والبطالة بمفردات التكامل العربي الاقتصادي والاجتماعي يكون الدافع الأساسي إليه القطاع الخاص العربي.

■ التأسيس السياسي من منظور عربي لدعم دور القطاع الخاص في التنمية والتشغيل :

بالإضافة إلى التزامات الدول العربية كل على حدة، يتطلب تحقيق أهداف العقد العربي تكاملا اقتصاديا واجتماعيا أكبر على المستوى العربي وفقا لقرارات القمة العربية التنموية : الاقتصادية والاجتماعية التي عقدت بالكويت في 2009. واستنادا إلى أبعاد قرارات هذه القمة العربية فإن مركز الثقل الأساسي لإنجاز أهداف العقد يتطلب السعي الجاد إلى تحقيق التكامل العربي الاقتصادي والاجتماعي عبر تضافر جهود مختلف مؤسسات العمل العربي المشترك ومؤسسات التمويل العربية وكذلك الإقليمية والدولية ومؤسسات القطاع الخاص بهدف تنفيذ توجهات القمة الاقتصادية والاجتماعية في إطار التكامل العربي.. وتتمثل هذه التوجهات في التالي :

1. التذكير بالمبادئ العامة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية (الكويت 2009) :

- لقد أكدت القمة عدة مبادئ اقتصادية عامة أسست لحوكمة اقتصادية عربية، منها :
- ضرورة التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي بما يحقق طموحات المنطقة العربية وتعظيم قدرتها على التعامل مع التجمعات الاقليمية الأجنبية .
- الرفع من نسق الاستثمارات العربية البيئية وتيسير تنقل رؤوس الأموال العربية داخل الوطن العربي وتوفير المناخ الملائم لحمايتها .
- تأكيد أهمية دور الصناديق والمؤسسات المالية العربية بالقطاعين العام والخاص في تمويل مشروعات البنية الأساسية والمشاريع التنموية والاجتماعية في الأقطار العربية. وهو ما يقتضى إزالة العقبات التي تحد من تدخلات القطاع الخاص العربي .
- تأكيد أهمية مبادرات القطاع الخاص لتنفيذ أهداف العقد العربي للتشغيل والبرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة .
- أهمية التنمية البشرية والرفع من قدرات الإنسان العربي ضمن رؤية عربية متكاملة تستقطب مختلف الأبعاد الصحية والتعليمية وكذلك الأبعاد المتعلقة بالحد من البطالة وتنمية التشغيل والبحث العلمي والتكنولوجيا وتمكين المرأة.

2. البرامج والخطط العملية التي أقرتها القمة :

- لم تكن هذه المبادئ العامة ديباجة تقليدية لإعلان حسن النيات كما جرت العادة، بل ترجمت إلى برامج وخطط عملية تعتبر من العوامل الأساسية للتنمية.
- إن تحقيق الأهداف الطموح للعقد العربي للتشغيل، خاصة أهدافه الكمية المتمثلة في خفض معدلات البطالة والفقر إلى النصف، مرتبط بشديد الارتباط بإنجاز الاستثمارات المهيكلية والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي أقرتها القمة العربية الأخيرة، وهي قرارات تؤشر لمراجعات عميقة لنمط التنمية على المستوى العربي من منظور استراتيجي لضمان الأمن الاقتصادي والاجتماعي للوطن العربي.

وتتمثل هذه المشاريع المهيكلية ذات البعد الاقتصادي فيما يلي :

- البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي ودعوة الدول العربية المستفيدة من مكونات المشروع إلى منح امتيازات استثمار تفضيلية في المجالات المحددة في البرنامج .
- المشروع العربي للربط البري والحديدي والبحري والجوي لرفع معوقات الحركة البيئية وضمان أكبر قدر ممكن لانسحاب الاستثمار والتجارة والسياحة وتنقل العمالة .
- مشروعات الربط الكهربائي العربي ووضع الأطر التنظيمية على مستوى كل قطر عربي لمشروعات الربط .
- مشروع الأمن المائي العربي ووضع استراتيجية في الغرض نفسه لمواجهة التحديات الحالية والمتطلبات المستقبلية للتنمية .
- تحقيق أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ورفع حجم التجارة وهو ما يقتضى إزالة القيود الجمركية .

- البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة الذي أوكل تنفيذه إلى منظمة العمل العربية .
 - إقامة الاتحاد الجمركي العربي خلال الفترة من 2010 - 2015 وصولاً إلى إقامة السوق العربية المشتركة في أفق 2020 .
 - البرنامج العربي للحد من الفقر وتنفيذه في فترة أقصاها 2015 .
 - تنفيذ الإعلان العربي بخصوص الأهداف التنموية للألفية في الفترة من 2009-2015.
 - تنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي خلال الفترة من 2009-2019 باعتبار أن الكفاءة البشرية تعليماً وتدريباً وتمكيناً سبباً للكفاءة الاقتصادية.
- 3. متطلبات الإنجاز التي أقرتها القمة :**

- في ضوء هذه المشاريع المشتركة الكبرى، أقرت القمة ما يلي :
- الإسراع باستكمال دراسات جدوى مشاريع البنية الأساسية والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي أقرتها القمة العربية التنموية : الاقتصادية والاجتماعية لسنة 2009 .
 - وضع الأطر التنظيمية والاجراءات العملية الخاصة بها دون تأخير .
 - الشروع السريع في تمويل المشاريع وتنفيذها في أسقفها الزمنية المحددة في القرارات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي للقمة .
 - توحيد التعريفات الجمركية بقصد تحقيق الاتحاد الجمركي العربي في عام 2015 وصولاً إلى إقامة السوق العربية المشتركة في عام 2020.

■ التأسيس الاقتصادي لدعم دور القطاع الخاص العربي باتجاه التكامل العربي :

حققت الدول العربية إنجازات مهمة في الفترة الأخيرة على درب التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي. وبالرغم من ذلك فإن نجاح هذا التمشي وتوسعه مرهون بقدرة الفكر التنموي العربي على تجاوز نفسه دائماً نحو الأفضل باعتبار أن مفهوم التنمية والفاعلين فيها مجال دائم الحركة. وما تم تسجيله إلى الآن لا يرقى إلى المأمول. حيث إن مؤشرات التنمية في المنطقة العربية ما زالت متفاوتة جداً على مستوى معدلات الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات المداخيل الفردية ومعدلات البطالة ومعدلات التعليم وتمكين المرأة إلخ... ويعود ذلك إلى عدم كفاية التكامل بين الأقطار العربية واستغلال الميزات التفاضلية التي توفرها اقتصادياً واجتماعياً ومالياً وبشريا.

ومن أهم تجليات هذا الوضع أن التجارة البينية فيما بين الدول العربية بقيت دون 10% طيلة العقدين الأخيرين بالرغم من وضع مختلف الأطر لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي منذ مطلع الخمسينيات. فالدول العربية من أوائل الأقاليم في العالم التي توجهت منذ بدايات الاستقلال نحو التوحد والاندماج الاقتصادي. وقد سارعت جامعة الدول العربية منذ إنشائها في 22 مارس 1945 إلى تركيز ما لا يقل عن 20 منظمة متخصصة (دون اعتبار فروعها المتعددة) في مختلف مجالات العمل العربي المشترك وكذلك إنشاء العديد من الاتحادات المهنية العربية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني مثل اتحاد المستثمرين العرب واتحاد المهندسين الزراعيين العرب واتحاد رجال الأعمال العرب ومنظمة المرأة العربية ومنتدى جامعة الدول العربية للشباب...

وبالرغم من هذا البناء المؤسسي الضخم لم يتقدم التكامل الاقتصادي العربي كثيرا لأسباب سياسية عديدة. ولتجاوز هذه الصعوبات، تم في السنوات الأخيرة قطع خطوات مهمة تؤسس لتكامل اقتصادي حقيقي ومنها خاصة :

• توقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA أو GZALE) برعاية جامعة الدول العربية في 19/2/1997. وتشمل هذه الاتفاقية من ضمن 22 دولة عربية 18 دولة وهي : المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر والسودان والأردن ولبنان والسلطة الفلسطينية والعراق وسوريا والسعودية والبحرين والإمارات وعمان وقطر والكويت واليمن.

وتشمل هذه المنطقة الحرة الكبرى كل الدول العربية تقريبا وستعفي في حالة تنفيذها أكثر من 95 % من المنتجات العربية من الرسوم الجمركية.

كما تضمنت أيضا قواعد منشأ عربية لحماية السوق العربية من دخول منتجات لا تنتمي إلى الدول أعضاء الاتفاقية. والمنطقة الحرة بهذا الطموح تشكل مرحلة أساسية لإقامة السوق العربية المشتركة ومن ثم إنشاء الاتحاد الاقتصادي العربي والبنك المركزي العربي الموحد.

• مناطق التجارة الحرة الثنائية داخل الوطن العربي والمناطق الحرة متعددة الأطراف وخاصة منذ مطلع الألفية الثالثة. وقد بلغ عددها 96 منطقة حرة.

• اتفاقية أكادير عام 2004 ، التي تضم تونس والمغرب ومصر والأردن.

وتهدف هذه الأطر مجتمعة، خاصة الحديثة منها، وهي الأكثر واقعية، إلى :

- إحداث سوق عربية قوية قادرة على التعامل مع التكتلات الإقليمية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية.
- رفع حجم التجارة البينية العربية ودرجة التكامل الاقتصادي والاجتماعي مما يرفع من معدلات النمو والتشغيل ومجابهة قضايا الفقر والبطالة .
- حرية تنقل رؤوس الأموال وتبادل البضائع والمنتجات .
- حرية تنقل الأشخاص للسياحة والإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي.

❖ عدم كفاية التكامل العربي اقتصاديا واجتماعيا :

وبالرغم من تحقيق نتائج مهمة، فإن الاقتصادات العربية مازالت غير مندمجة بفعالية ومازالت تتسم بضعف الأداء قطريا وعربيا وتواضع التطور النوعي بمقاييس تنوع الصادرات والتجديد التكنولوجي والهيكلية القطاعية. وقد انعكس كل ذلك على مستوى التنمية البينية. ذلك أنه بالرغم من الوعي الحاد تاريخيا وراهننا بضرورة العمل العربي المشترك وبالرغم من تكامل البناء المؤسسي للعمل العربي المشترك وبالرغم من الجهود المتصلة في هذا المجال - فإن تجليات القصور عديدة جدا بسبب عدم تفعيل هذه المجالس والهيئات وهو ما أثر على دور القطاع الخاص من منظور عربي.

ومن أبرز مظاهر اللاتكامل العربي على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ما يلي :

1. محدودية حجم التجارة البينية العربية :

لم يتجاوز حجم التجارة البينية 8 % من إجمالي التجارة البينية بين عامي 1990 و2000 أي فترة ما قبل إحداث المناطق الحرة.

ومما يلاحظ أن التجارة البينية في هذه الفترة على تديني معدلاتها تراجععت من 9.8 % سنة 1990 إلى 8.3 % سنة 2000.

ولئن كانت هذه البيانات غير حديثة، فإن المعطيات المحينة المتوافرة لا تدل على تحسن كبير. ذلك أنه على الرغم من الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة وتعدد مناطق التجارة الحرة العربية فإن حجم التجارة البينية في السنوات الأخيرة لا يتجاوز 70 مليار دولار من إجمالي التجارة العربية مع باقي دول العالم والمقدر بـ 740 مليار دولار. أي أنها لا تتجاوز 9.5 % من إجمالي التجارة العربية حسب تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لعام 2009. وهي من أدنى النسب المسجلة على مستوى التجارة البينية في التكتلات الإقليمية الأخرى حتى في فترة ما بعد إحداث المناطق الحرة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المناطق الحرة تمثل على مستوى العالم توجهًا جديدًا في استراتيجيات التنمية. وقد بدأ هذا المفهوم ينتشر منذ منتصف السبعينيات تحت مسميات عدة، منها: مناطق حرة صناعية، ومناطق تصدير حرة، ومناطق اقتصادية، ومناطق تبادل حر، ومناطق صناعية مؤهلة (QIZ)، إلخ... وتهدف هذه الفضاءات الحرة إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية الاستراتيجية والارتقاء بالصادرات وتطوير ونقل التكنولوجيا والرفع من معدلات التشغيل بفضل ما توفره الدول من ميزات تفضيلية في مجالات قوانين الاستثمار وتشريعات العمل وجودة البنية الأساسية وجودة الموارد البشرية، وجودة الخدمات المختلفة.

وقد احتدمت المنافسة بين الدول في السنوات الأخيرة بحيث ارتفع عدد المناطق الحرة (بمختلف مسمياتها) في العالم من 25 منطقة سنة 1975 إلى 93 منطقة سنة 1997 ثم إلى 2700 منطقة سنة 2007 موزعة على 100 دولة. وقد ارتفع عدد المشتغلين في هذه المناطق الحرة على التوالي من 800.000 إلى 4.500.000 ثم 63.000.000.

وفي هذا السياق، تعد الأقطار العربية 96 منطقة حرة ثنائية ومتعددة الأطراف، منها:

- 30 منطقة حرة في الإمارات العربية المتحدة. ومن أعرق هذه المناطق الحرة منطقة ميناء جبل علي في المياه العميقة المحدثه عام 1985 والمصنفة في المرتبة الأولى عربياً .
- 13 منطقة حرة في الأردن. وقد بلغ حجم الاستثمارات 540 مليون دولار في عام 2005 وتشغل 54.600 .
- 12 منطقة حرة في مصر بحجم استثمارات يبلغ 73 مليار دولار (5 % من مجموع الاستثمارات الأجنبية) تشغل 344.000، وتسهم بـ 20.3 % من إجمالي الصادرات بين 2007 و2008. ويتوقع إحداث 21 منطقة حرة جديدة .
- 10 مناطق حرة في المغرب، من أشهرها المنطقة الحرة بطنجة المحدثه سنة 2000 والمصنفة في المرتبة الثامنة عربياً. وتأتي هذه المنطقة 400 شركة بحجم استثمار أجنبي يبلغ 500 مليون يورو وتشغل 40.000 عامل. تمثل 10 % من الصادرات المغربية.

وبالرغم من أهمية هذا التوجه على مستوى التنمية القطرية فإنه لا يخدم بالضرورة التنمية العربية برؤية تكاملية، حيث تشير مختلف التقارير إلى أن أغلب الاستثمارات في المناطق الحرة العربية هي استثمارات أجنبية لا تمثل الاستثمارات العربية فيها إلا 3 % في أغلب الأحيان. كما أن أغلب العاملين فيها من جنسيات غير عربية وهو ما لا يخدم الاندماج العربي بمفردات التشغيل والتجارة البينية.

ولعل ما يجب التركيز عليه لضمان أفضل فرص التكامل العربي ما يلي:

- المناطق الحرة الثنائية (العربية - العربية) .
- المناطق الحرة متعددة الأطراف العربية وتفعيل ما هو موجود منها مثل اتفاقية أغادير

للتبادل الحر في المجالات الصناعية والفلاحية والصناعات الغذائية الموقعة في 2004/2/25. وتشمل هذه الاتفاقية تونس والمغرب ومصر والأردن .

- اتفاقية المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر (GZALE) الموقعة في 1997/2/19 التي دخلت حيز التنفيذ في غرة يناير/ كانون الثاني 1998 والتي تمثل المدخل الأساسي والحقيقي لإعطاء زخم أقوى للتكامل الاقتصادي العربي. وقد كان لتطبيق هذه الاتفاقية منذ عام 1998 مفعولات إيجابية حسنت من المؤشرات البيئية العربية، خاصة على مستوى التجارة البيئية، حيث مكنت المرحلة الانتقالية لتطبيق مقتضيات منطقة التجارة من رفع حجم المبادلات التجارية رغم التباطؤ في سنوات الفترة الانتقالية (1998-2003) وذلك على النحو التالي :

حجم التجارة البيئية للدول العربية :

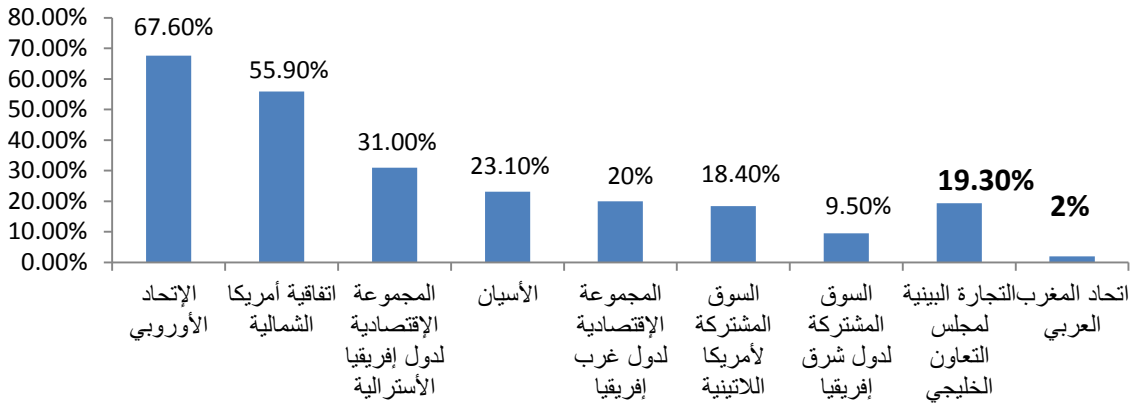
السنوات	التجارة البيئية مليون \$
1998	13.1
2003	21.4
2004	36
2005	44
2006	58

المصدر : د. معتصم سليمان "العلاقة المتبادلة بين القطاع الخاص والتكامل الاقتصادي العربي"، ورقة مقدمة إلى "المنتدى العربي حول الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل" الرباط، 2008/10/23-21.

ومما يلاحظ أن دول مجلس التعاون الخليجي العربي حققت على مستوى التجارة البيئية معدل اندماج مرتفعا نسبيا يقدر بـ 19.3%، في حين أن معدل التجارة البيئية في دول اتحاد المغرب العربي لم يبلغ إلا 2%.

وبصفة إجمالية، فإن المعدل العام العربي للتجارة البيئية بالرغم من التطور في حجم المبادلات في السنوات الأخيرة - لا يتجاوز حسب العديد من التقارير 10%، وهي نسبة متدنية جدا مقارنة بالأقاليم الأخرى.

معدلات التجارة البيئية (2004) - جدول بياني مقارن :



المصدر : . CNUCED, base de données, 1990-2004 .
* شبكة الإعلام العربية، 2010/7/26 نقلا عن مركز دبي العالمي .

واستنادا إلى هذه البيانات تعلق العديد من التقارير تدني مستويات التجارة البينية العربية بتجانس (similitude) الاقتصادات والمنتجات الشيء الذي يحد من تبادلها عربيا.

إن هذا التبرير مشكوك فيه، بدليل أن تجانس الاقتصادات في الاتحاد الأوروبي مثلا لم يمنع من تحقيق تجارة بينية تقدر بـ 67.6%. وحينئذ، فإن الطرح الصحيح للإشكالية ليس بمفردات التجانس بل بمفردات التكامل. وهنا عندما ننظر إلى هيكله الصادرات والواردات للأقطار العربية نستنتج أن درجة التكامل كما تبينها بعض التقارير الدولية تبلغ 21% (12).

2. محدودية الاستثمارات البينية :

بالرغم من التحسن في مؤشرات الاستثمار العربي البيني في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فإنه يظل غير كاف.

حجم الاستثمارات البينية للدول العربية :

السنوات	حجم الاستثمار البيني (مليون \$)
1998	2 مليار دولار
2003	3 مليارات دولار
2006	14.7 مليار دولار

ويشتمل الجدول التالي على بيانات تفصيلية حول الاستثمار البيني :

الاستثمارات العربية البينية

الاستثمار الوارد للدول العربية الاعضاء بالمنطقة من كل الدول العربية :

معدل النمو	الاستثمار الوارد للدول العربية الاعضاء بالمنطقة من كل الدول العربية :											مليون \$ أمريكي
2006-1998	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	الدولة
74.615	1097.65	299.43	27	17.6	21	27.6	26.2	24.2	12.7	10.6	13.5	الأردن
30.008	2366.76	153.76	107.3	67.4	75	69.1	49.1	506	290	135	70.2	تونس
-100.000	0	955.4	427.2	42.4	46.5	43.5	8.7	224	212	328	303	سوريا
24.678	2335.5	1779.8	1050	850	650	225	350	500	400	312	250	لبنان
30.424	3265.4	363.1	418	125.5	100.4	96.5	113	277	390	532	711	مصر
27.998	350.15	1121.44	1105.4	672.1	12.8	39.5	24.8	22.2	48.6	48	61.2	المغرب
27.440	9415.46	4672.93	3134.9	1775	905.7	501.2	571.8	1553.4	1353.3	1366	1408.9	مجموعة الاعضاء غير البترولية

-100.000	0	0	525	650.2	217.5	215	196	176	380			الإمارات
-100.000	0	0	274.2	191.7	159.6	217.4		14	16			البحرين
49.104	4837	2879.7	958	297.3	716.9	651.4	76.8	82	198	27	20.6	السعودية
-100.000	0	573.31	62.6			45.8	42	18.7	24			عمان
-100.000	0	0		10	68.5	65.5	61.8	58	54.4			قطر
	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الكويت
	461.4	300.3	23.6	102.6	82.7	85	80.4					ليبيا
29.439	5298.4	3753.31	1843.4	1251.8	1245.2	1280.1	457	348.7	672.4	27	20.6	مجموعة الاعضاء البترولية

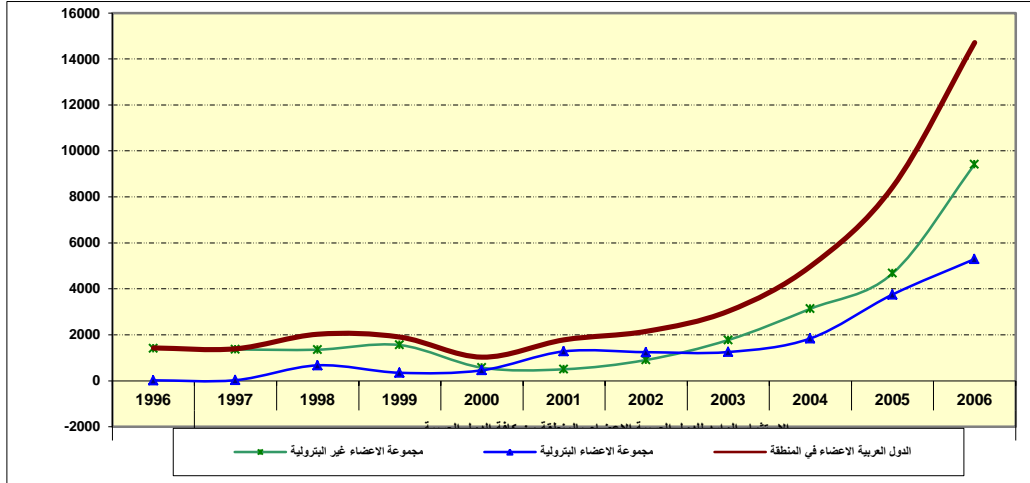
المصدر : بيانات تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2006 ، مع تعديل بيانات المملكة العربية السعودية لعام 2005 .

معدل النمو	الاستثمار الوارد للدول العربية الاعضاء بالمنطقة من كل الدول العربية :											
2006-1998	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	
27.440	9415.46	4672.93	3134.9	1775	905.7	501.2	571.8	1553.4	1353.3	1366	1408.9	مجموعة الاعضاء غير البترولية
29.439	5298.4	3753.31	1843.4	1251.8	1245.2	1280.1	457	348.7	672.4	27	20.6	مجموعة الاعضاء البترولية
28.128	14713.9	8426.24	4978.3	3026.8	2150.9	1781.3	1028.8	1902.1	2025.7	1393	1429.5	الدول العربية الاعضاء في المنطقة

المصدر : د. معتصم سليمان "العلاقة المتبادلة بين القطاع الخاص والتكامل الاقتصادي العربي"، ورقة مقدمة إلى "المنتدى العربي حول الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل" الرباط، 2008/10/23-21.

رسم بياني يوضح تطور الاستثمارات البينية :

مليون \$



المصدر : د. معتصم سليمان "العلاقة المتبادلة بين القطاع الخاص والتكامل الاقتصادي العربي"، ورقة مقدمة إلى المنتدى العربي حول الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل" الرباط، 2008/10/23-21.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه من مجموع الاستثمارات البينية (14713.9 مليون دولار) لا يمثل الاستثمار الصناعي عام 2006 إلا 17.4 % مقابل 34.4 % في قطاع الخدمات و1.9% في الزراعة و46.3% في قطاعات أخرى. علما بأن القطاع الصناعي هو الذي يوفر أكثر فرص التشغيل استقرارا، إلى جانب كونه يمثل قاطرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويؤمن حاجات الاستهلاك المحلي والعربي والتوجه نحو التصدير. بالإضافة إلى تغذية الصناعات الصغرى والمتوسطة وبالتالي توسع قاعدة النسيج الاقتصادي وإرساء ديناميكيات للمشاركة والمناولة والإفراق. صحيح أن كلفة إحداث موطن الشغل الواحد في قطاع الصناعة مرتفعة جدا مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث تتراوح بين 20 و 500 ألف دولار. ولتجاوز هذا الأمر خدمة لهدف التنمية الصناعية والتشغيل... فإنه مطلوب من القطاع الخاص العربي إنشاء شركات صناعية كبرى مشتركة في إطار التكامل الاقتصادي العربي.

وعموما، بالرغم من تطور بعض المؤشرات البينية في السنوات الأخيرة فإنها مازالت دون المعدلات المسجلة في الأقاليم الاقتصادية الأخرى، وهو ما يدعو إلى مزيد من رفع العراقيل أمام التكامل الاقتصادي العربي.

كلفة عدم التكامل العربي على مستوى النمو والتشغيل :

■ اتحاد دول المغرب العربي :

1. بعض مظاهر "اللامغرب عربي" :

مازال اتحاد المغرب العربي بعد مرور 20 سنة من إنشائه يراوح مكانه على الرغم من استكمال هيكله المؤسسية الفنية. وبالرغم من تعدد الاتفاقيات الشاملة لمختلف المجالات فإن (6) اتفاقيات فقط من مجموع (37) مصدق عليها ولكنها غير مفعلة. وتشمل هذه الاتفاقيات النافذة مبدئيا تبادل السلع والخدمات؛ والضريبة المزدوجة؛ والنقل البري؛ وضمن الاستثمار؛ وبنك استثمار مغاربي.

وقد أعاق هذا الوضع استغلال ما يوفره هذا الفضاء من فرص تكامل داخلية. كما أعاق تعامله مع التجمعات الإقليمية بالرغم من ناتجه المحلي الإجمالي الذي يقدر بـ 303 مليارات دولار (2009) وعدد سكانه البالغ 86.189.603 نسمة في عام 2006 .

صحيح أن مستوى التجارة البينية داخل دول الاتحاد تحسن نسبيا. فقد ارتفعت قيمة التجارة البينية من 803 ملايين دولار سنة 1990 إلى 2.2 مليار دولار سنة 2006. إلا أنه بالرغم من هذا التحسن فإن حجم المبادلات لا يمثل إلا 1.14 % من تجارة المغرب العربي الخارجية التي تقدر بـ 192 مليار دولار.

ومن أهم تجليات اللاتكامل المغربي .. ما يلي :

أ- محدودية التجارة البينية المغربية ، حيث لا يتجاوز حجم المبادلات فيما بين الدول المغربية 2 % من إجمالي تجارة المغرب العربي الخارجية. وهي من أدنى النسب على الإطلاق مقارنة بالتجمعات الأخرى. في حين ترتفع مبادلات دول المغرب العربي إلى نحو 67 % مع الاتحاد الأوروبي، وإلى 11 % مع مجموعة الآسيان (Asean)، وإلى 14.6 % مع أوروبا الشرقية والوسطى، وإلى 7.9 % مع مجموعة أمريكا الجنوبية (Mercosur). ويتعارض هذا الخلل في التجارة البينية مع منطوق التكامل الاقتصادي الموضوعي لأقطار المغرب العربي.

ب - عدم التجانس في السياسات الاقتصادية العامة بين تونس والمغرب من ناحية الجزائر وليبيا من ناحية ثانية. ويتجلى هذا التباين بين المجموعتين على الأخص من خلال درجة تحرير الاقتصاد ودرجة الانخراط في الاقتصاد الدولي وآليات التعديل ونسق الإصلاحات الهيكلية، إلخ... ومن الطبيعي أن يؤثر الاختلاف في التوجهات الاقتصادية سلبا على هدف التكامل الاقتصادي.

ج - استمرار السياسات القطرية الانفرادية التي تسعى إلى جعل كل قطر قطبا في حد ذاته بمعزل عن أي منطق تكاملي. وهو ما أدى إلى التنافس عوضا عن التكامل واستمرار القيود على السفر وتنقل الأشخاص للعمل والإقامة وتنقل الاستثمارات. هذا إلى جانب ضعف شبكات النقل البري والجوي والبحري التي تربط دول الاتحاد.

إن هذه التوجهات الرسمية اللاتكاملية تتعارض تماما مع ديناميكيات المجتمع المدني المغربي، وفي مقدمته منظمات العمال ومنظمات أصحاب الأعمال التي باتت مقتنعة بالاندماج الاقتصادي المغربي وتدفع بالسياسات الرسمية نحو هذا الهدف.

د - غياب التنسيق بين الدول المغربية قبل الدخول في مسار برشلونة، حيث أبرمت هذه الدول اتفاقيات منفردة مع الاتحاد الأوروبي وهو ما أضعف قدرات التفاوض مع الفضاء الأوروبي، التي تجلت مرة أخرى في إطار مشروع الاتحاد من أجل المتوسط. وكذلك ضعف قدراته التفاوضية مع التجمعات الاقتصادية الأخرى. ومن تجليات ذلك ضعف قدرة الاتحاد المغربي على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فالبرغم من تطور هذه الاستثمارات الأجنبية من 1.9 مليار دولار سنة 2000 إلى 9.7 مليار دولار سنة 2006 فإنها لا تمثل إلا 2.9 % من مجموع الاستثمارات الموجهة إلى الدول النامية، و1.6 % من إجمالي الاستثمارات المباشرة على المستوى العالمي.

2. كلفة "اللامغرب العربي" :

تتميز اقتصادات المغرب العربي بنمو متقلب بسبب ارتباطه القوي بالطلب الخارجي. وعموما فإن المعدل العام للنمو في منطقة المغرب العربي خلال السنوات الأخيرة لا يتجاوز 4.5 % . وهي نسبة غير كافية لخفض البطالة بصفة ملموسة.

معدلات النمو في بلدان المغرب العربي (%) :

2009	2008	2007	2006	2005-1995	
3.0	4.5	6.3	5.5	5.0	تونس
2.2	3.0	3.0	1.8	4.0	الجزائر
3.2	6.4	2.2	8.0	4.4	المغرب

المصدر : . BM : Financement du développement, Perspectives régionales, 2009, p.35

وفي هذا السياق تشير العديد من التقارير إلى إمكان رفع متوسط النمو في حالة اندماج أكبر للاقتصادات المغاربية.

واستنادا إلى مؤشرات التجارة البينية المشار إليها أعلاه تقدر الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي أن كلفة "اللامغرب عربي" تُفقدته 2 % على مستوى معدل النمو السنوي المغاربي. وهذا يعني فقدان 10 مليارات دولار سنويا.

وتفيد بعض المصادر (ONU, 2003) إلى إمكان مضاعفة التجارة البينية المغاربية بثلاثة أضعاف (2 % حاليا) بما يُمكن سنويا من زيادة الناتج بـ 0.9 %.

وبالحد الأدنى أي زيادة التجارة البينية بثلاثة أضعاف يمكن رفع معدل النمو الحالي في دول الاتحاد من 4 % إلى 6 % سنويا. وتقدر بعض التقارير (BIT, 2005) أن زيادة النمو بنقطتين إضافيتين تمكن من زيادة التشغيل سنويا بين 1 و 1.8 %.

ومن ناحية أخرى يقدر البنك الدولي أن الاندماج المغاربي لو حدث يمكن أن يحقق خلال 10 سنوات ما يلي :

- مضاعفة الناتج الإجمالي المغاربي بين 3 و 4 أضعاف .
- تحسين معدل الدخل الفردي بـ 34 % بالنسبة للجزائر، و 27 % بالنسبة للمغرب، و 24 % بالنسبة لتونس.

3. سبل التجاوز :

في مقاربة أولية لهذا الوضع يمكن القول إن درجة التجانس (la similitude) في هيكلية الإنتاج في الدول المغاربية، خاصة بين تونس والمغرب من ناحية، والجزائر وليبيا من ناحية ثانية يحد موضوعيا من التكامل بينها بل يؤدي أحيانا إلى منافسة شديدة بين تونس والمغرب في مجال المنتجات الغذائية والنسيج والصناعات المعملية الخفيفة. ولكن هذا الطرح ورغم وجاهته الظاهرية لا يمثل عائقا موضوعيا إذا استحضرننا التجارب الأجنبية في هذا المجال. ذلك أن درجة التجانس عالية جدا بين اقتصادات البلدان المنخرطة في التجمعات الإقليمية الأخرى. وبالرغم من ذلك تمكنت مثلا دول معاهدة أمريكا الشمالية (ALENA) من الارتقاء بتجارتهما البينية من 36 % إلى 50 %، ودول أمريكا الجنوبية (Mercosur) من 11 % إلى 25 %، ودول معاهدة الأنديين (Pacte Andin) من 2 % إلى 11 %، والمجموعة الاقتصادية لإفريقيا الاستوائية (SADC) حول جنوب إفريقيا من 8 % إلى 31 %، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO) من 10.7 % إلى 20 %، والسوق المشتركة لدول شرق إفريقيا (COMESA) إلى 9.5 %. والمؤشر الأهم من ذلك كله أنه بالرغم من أن نسبة التجانس العالية جدا في بلدان الاتحاد الأوروبي والتي لا يشك فيها أحد فإن التجارة البينية داخل الاتحاد الأوروبي تبلغ 67.6 %.

وتبين هذه المعطيات المقارنة أن التكتلات الاقتصادية الأجنبية تسجل ما يتراوح بين 5 أضعاف و25 ضعفا مما تسجله المنطقة المغربية على مستوى التجارة البينية.

ويتجلى من هذه البيانات أن مسألة التجانس في الاقتصادات المغربية غير مقنعة. وبصرف النظر عن هذا الجانب، فإن درجة التكامل (indice de complémentarité) حتى في وضعها الحالي استنادا إلى هيكله الصادرات والواردات لأقطار المغرب العربي تقدر بـ 21% حسب بعض التقارير في حين أن التجارة البينية لا تتجاوز 2%.

إن استغلال مؤشر التكامل المتوافر حاليا بصفة موضوعية يتوقف على ما يلي :

- تنمية القدرات الذاتية المغربية على الاندماج الإقليمي .
 - الاستغلال الأفضل لمجالات التكامل الاقتصادي المتوافرة في الاقتصادات المغربية وكذلك تجنب المنافسة على مستوى العديد من السلع المصدرة إلى الخارج .
 - دعم البنية الأساسية الرابطة بين أقطار المغرب العربي وعلى وجه الخصوص الربط البري والبحري والجوي لخفض كلفة نقل البضائع التي تفوق بنسبة 111 % معدل كلفة النقل في الاتحاد الأوروبي، وبنسبة 25 % مقارنة بمعدل هذه الكلفة في البلدان النامية. وعلى هذا الأساس تقدر كلفة النقل في الفضاء المغربي بـ 11 % من قيمة الصادرات البينية .
 - تطبيق مقتضيات المنظمة العالمية للتجارة داخل دول اتحاد المغرب العربي التي تمثل إطارا مشتركا للتبادل الحر خاصة أن دول الاتحاد أعضاء فيها.
- وفي نهاية المطاف فإن أسباب اللاتكامل المغربي والكلفة العالية المترتبة عنه تعود بالإضافة إلى الأسباب السياسية إلى إشكالية قيادة (Pilotage) الاندماج الإقليمي المغربي والمتمثلة في افتقار دول المغرب العربي إلى استراتيجيات تنموية وقطاعية تساعد على هيكله الاقتصادات باتجاه التكامل والتخصص باعتماد الميزات التفاضلية لكل قطر.

إن التكامل المغربي وما يحدثه من مصادر تنمية جديدة يسهم بكل تأكيد في حل إشكاليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومنها على وجه الخصوص تحديات البطالة.

■ مجلس التعاون الخليجي :

تعتبر تجربة مجلس التعاون الخليجي التي انطلقت سنة 1981 تجربة ناجحة أثبتت قدرتها على التكامل التدريجي الواقعي وعلى صمودها أمام مختلف الهزات الإقليمية.

وبالرغم من خلفيته السياسية في تلك الفترة التي تميزت بمخاطر سياسية إقليمية، يرمي هذا التكتل أساسا إلى التكامل الاقتصادي والاجتماعي لدول الخليج العربي الست وصولا إلى وحدتها وفق ما نصت عليه المادة الرابعة من الميثاق. ومن بين أهدافه المرحلية :

- توحيد الأنظمة الاقتصادية والمالية .
 - إقامة إتحاد جمركي .
 - إقامة سوق خليجية مشتركة .
 - اعتماد "الدينار الخليجي" كعملة موحدة لتسهيل تنقل الأشخاص والتجارة البينية .
 - اعتماد هوية واحدة لمواطني مجلس التعاون .
 - إقامة صناعات مشتركة في البتروكيمياويات والبنية الأساسية والصناعات الغذائية إلخ.
- ولا شك أن مختلف هذه الأهداف الاقتصادية والاجتماعية تخدم في نهاية المطاف أمن الخليج الإقليمي وتحافظ على ثرواته وعلى ازدهاره الاقتصادي ورخائه الاجتماعي.

عناصر القوة لمجلس التعاون الخليجي :

1- القوة الاقتصادية والمالية :

يبلغ عدد سكان مجلس التعاون الخليجي نحو 39 مليون نسمة حسب أحدث الإحصاءات (2010 و2011). وبمساحة 2.285.844 كم². ويمثل أهم منطقة استراتيجية في العالم باعتباره يكتنز بين 45 و55 من الاحتياطي النفطي العالمي وينتج نحو 16 مليون برميل نفط يوميا.

كما يعتبر من أهم الاقتصادات في العالم وسوقا مالية متعاضمة، حيث ارتفع ناتجه الإجمالي المحلي إلى أكثر من عشرة أضعاف في 34 سنة، إذ ارتفع هذا الناتج من 86 مليار دولار عام 1975 إلى 895 مليار دولار عام 2009.

تطور الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي (مليار دولار) :

السنة	1975	1980	1998	2005	2007	2008	2009
الناتج	85.8	256.67	307.71	536	807	883	895

المصدر : . United Nations Environnement, 2010 .
- FMI, World Economic Outlook, Avril 2010 .

الناتج المحلي الإجمالي موزعا قريبا- 2009 (مليار دولار) :

الدولة	السعودية	الإمارات	الكويت	قطر	عمان	البحرين	المجموع
الناتج	396.8	229.9	111.0	83.9	53.4	20.0	895.5

المصدر : . FMI, World Economic Outlook, Avril 2010 .

ويتميز مجلس التعاون الخليجي بتوافر ما لا يقل عن 70 مؤسسة بنكية كبيرة و15 صندوقا سياديا ضخما للتمويل والاستثمار.

كما تطورت البنية الاقتصادية. فبعد أن كانت الاقتصادات الخليجية اقتصادات ريعية بالأساس مرتبطة بعائدات النفط تنوعت قاعدتها الاقتصادية في السنوات الأخيرة باتجاه تطوير قطاع الصناعة وقطاع الزراعة وقطاع الخدمات وقطاع السياحة.

2- التحسن المتسارع لترتيب دول مجلس التعاون الخليجي في مختلف التصنيفات الدولية على مستوى العديد من المؤشرات كمنافسة الأعمال والشفافية والتنافسية ومؤشرات التنمية البشرية.. وهو ما يجعله في مستوى وجهات الاستثمار في الاقتصادات الصاعدة مثل الصين والهند والبرازيل وروسيا.

واعتبارا لهذه المؤشرات وغيرها فإن دول الخليج العربي حققت قفزة نوعية عملاقة في جميع المجالات. ولم يعد الخليج تلك الصورة النمطية المرتبطة بالنفط والصحراء القاحلة.

فالخليج العربي أصبح تنمية شاملة ومنشآت صناعية ضخمة ومنشآت خدمات عامة كبرى ومشاريع عمرانية عملاقة وبنية أساسية وثقافية وسياحية قوية.

واقع التكامل الاقتصادي الخليجي :

حقق مجلس التعاون الخليجي إنجازات مهمة على درب التكامل الاقتصادي، حيث تحسن مستوى التجارة البينية الخليجية الذي سجل نسبة تطور بـ 28 % في الفترة من 2000-2007.

ونتيجة لذلك ارتفعت التجارة البينية بين دول مجلس التعاون من 15.1 % عام 2000 إلى 19.3 % سنة 2007 (حسب تقديرات مركز دبي المالي العالمي).

وتقدر غرفة التجارة البحرينية أن التجارة البينية الخليجية ارتفعت من 10 % عام 2005 إلى ما يتراوح بين 20 % و 25 % في عام 2009.

وتشير العديد من التقارير إلى مؤشرات نوعية جديدة في التجارة البينية الخليجية ومنها على وجه الخصوص تنامي المنتجات المتبادلة غير النفطية مثل المنتجات الزراعية ومنتجات الوقود والتعدين والمنتجات المصنعة. إلا أنه وبالرغم من أهمية هذه الإنجازات فإن البناء الخليجي لم يكتمل بعد. ويعود ذلك إلى ثلاثة أسباب رئيسية :

- عدم استكمال إجراءات العمل بالاتحاد الجمركي الموحد الذي تم إقراره منذ 2003 .
- التردد بشأن الاتحاد النقدي الخليجي بهدف اعتماد عملة خليجية موحدة تكمل مسيرة الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة الخليجية .
- الصعوبات اللوجستية التي تحد من تنمية التبادل التجاري بسبب ارتفاع كلفة النقل البري. وهو ما يتطلب إقامة شبكة من السكك الحديدية لربط دول المجلس وتخفيض تكاليف النقل لزيادة التبادل التجاري. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه تمت دراسة أولية عام 2006 حول أهمية وحيوية هذا المشروع الاستراتيجي.

كلفة اللاندماج الخليجي الكامل :

من أهم عناصر كلفة اللاندماج الخليجي الكامل ما يلي :

(أ) على الرغم من التطور النوعي والكمي، فإن مستوى التجارة البينية يبقى دون حجم تجارة مجلس التعاون مع التجمعات الإقليمية الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي الذي يمثل 70 % من إجمالي التجارة الخليجية.

وقد كلف عدم استكمال إجراءات العمل بالاتحاد الجمركي الخليجي والصعوبات الإدارية والفنية أمام التطبيق الكامل للسوق الخليجية المشتركة نقصا في تنمية التجارة البينية يقدر بـ 4 % سنويا.

(ب) الكلفة الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن العمالة الأجنبية من أكثر من 100 بلد في دول مجلس التعاون وما تمثله من مخاطر على هيكلية النسيج الاجتماعي وعلى الأمن الداخلي والمستقبل السياسي للخليج العربي. ولعل الخطر الأكبر يتمثل في المجموعات الكبيرة جدا من جنسية واحدة تنتمي إلى بلدان كبيرة. ويزداد هذا الخطر في ضوء المطالبات الدولية بإعطاء حق المواطنة والتجنيس للمهاجرين. وليس من قبيل المبالغة القول إن العمالة الآسيوية تمثل قاعدة اجتماعية متقدمة خدمة لأهداف استراتيجية غير معلنة تتجاوز الهجرة الاقتصادية. وإضافة إلى ذلك تمثل العمالة الأجنبية نزيفا للمال الخليجي باتجاه شبه القارة الهندية وغيرها من الدول الأخرى. هذا فضلا عن إضرارها بالعمالة الوطنية الخليجية. علما بأن باقي الوطن العربي أحوج ما يكون إلى توظيف عمالته مما يساعد على خفض معدلات البطالة ومعدلات الفقر دون إلحاق أي ضرر محتمل بالبنية الاجتماعية والثقافية لأقطار الخليج.

وفى ضوء هذه المعطيات وانتشار البطالة في جميع البلدان العربية نجد أن العديد من الدول وبوجه خاص الدول العربية الخليجية بادرت بتنفيذ سياسات وبرامج توظيف

الوظائف، وهي في مجملها محمودة وحققنت نتائج ملموسة وتستحق المزيد من الدعم واستمراريتها في إطار تشغيل العامل الوطني أولا ثم العربي ثانيا.

■ محاولة تأليف كلفة اللاتكامل العربي على مستوى النمو والتشغيل :

انطلاقا من النتائج المسجلة في مختلف التجمعات الإقليمية المندمجة، يمكن القول بكل تأكيد إن التكامل الاقتصادي العربي يمكن من تحقيق نتائج أفضل على مستوى النمو الاقتصادي والنتائج المحلي الإجمالي وعلى مستوى التشغيل والحد من البطالة والفقير. ذلك أن للتبادل الحر العديد من **المفعولات الإيجابية، ومنها :**

- مفعول الحجم (l'effet d'échelle ou l'effet de dimension)، الذي يتمثل في نمو استهلاك مدخلات الإنتاج ومن بينها الخدمات والنقل ذات العلاقة .
- مفعول تركيبة الإنتاج (l'effet de composition) الذي يتمثل في نمو استيراد عوامل إنتاج جديدة مثل التكنولوجيات الإنتاجية بفعل تفكيك الحواجز الجمركية عند التوريد .
- مفعول التنافسية (l'effet de compétitivité) الذي يتمثل في خفض كلفة الإنتاج بفعل إلغاء الرسوم والأداءات عند التوريد والتصدير .
- مفعول استغلال المزايا التفاضلية (l'effet des avantages comparés).

وتشير العديد من التقارير إلى أن التكامل المغربي يمكن من كسب نقطتين إضافيتين في النمو، ويمكن من رفع معدل نمو التشغيل السنوي إلى ما بين 3.7 و 4.5 % مقابل 2.4 % حاليا. كما أن تكامل دول مجلس التعاون الخليجي يمكن من مضاعفة التجارة البينية 4 مرات.

ويمكن تأليف هذه العناصر في الجدول التالي :

جدول تألوفي لمقاربة
كلفة اللاتكامل العربي اقتصاديا واجتماعيا :

على المستوى العربي		على مستوى مجلس التعاون الخليجي		على مستوى اتحاد دول المغرب العربي		أهم المؤشرات
في حالة التكامل	حاليا	في حالة التكامل	حاليا	في حالة التكامل	حاليا	
20 % (هدف المنطقة الكبرى العربية للتجارة الحرة خلال 5 سنوات)	9.5 %	زيادة ب 4 نقاط مئوية سنويا	19.3 % (بين 20 و 25 % في بعض المصادر)	زيادة بين 6 و 10 %	2 %	التجارة البينية
	1900 مليار دولار (2008)		895 مليار دولار (2009)	مضاعفة الناتج بين 3 و 4 أضعاف خلال 10 سنوات	303 مليار دولار (2009)	الناتج المحلي الإجمالي
	5.4 % (2008)		6.3 % (2008)	زيادة بنقطتين في النمو أي تحقيق نسبة نمو 6.5 % سنويا	4.5 % (في المعدل العام)	معدل النمو السنوي
				ارتفاع المعدل إلى ما بين 3.7 و 4.5 %	2.4 % (في المعدل العام لبلدان المغرب العربي + مصر)	معدل نمو التشغيل سنويا
	6844 دولار (2007)		26900 دولار (2008)	زيادة بين 24 و 34 %	3900 دولار في المتوسط العام (9000 دولار بالقدرة الشرائية) (2008)	معدل ادخل الفردي

المصدر : مصادر مختلفة .

ملاحظات ختامية

إن الثورات العربية الناجزة والثورات المتفاعلة ومختلف أشكال الاحتجاجات المتواصلة في الوطن العربي أمطت اللثام بأكثر حدة عن التحديات الراهنة والرهانات المستقبلية، خاصة في مجالات التشغيل والبطالة والتنمية البشرية التي مثلت الموجة الآتية من بعيد لهذا الحراك الاجتماعي في العديد من الأقطار العربية. وتدل هذه الأوضاع الاجتماعية المتردية على فشل خطط التنمية في أغلب الأقطار العربية وعلى قصور القطاع الخاص على المستويات القطرية بمفردات الاستثمار والتشغيل والحد من البطالة، في حين أنه يمثل البديل للقطاع العام في ظل انفتاح الاقتصادات العربية.

ولا تعود أسباب تواضع حصة الاستثمار الخاص من الناتج المحلي الإجمالي ومساهمته في التشغيل إلى أسباب داخلية تتعلق حصريا بالقطاع الخاص فحسب بل كذلك إلى معوقات تخرج عن نطاقه تتعلق بجودة البنية الأساسية وقوانين الاستثمار وتشريعات العمل وشفافية المعاملات وكفاءة الموارد البشرية.

إن القطاع الخاص – بالرغم من محدودية دوره في الوضع الحالي- يمثل الركن الركيز لمستقبل التشغيل متى توافرت له الأطر المؤسسية والتشريعية ومختلف الخدمات الداعمة لإطلاق قواه.

ونظرا لتحديات البطالة الحادة في أغلب الأقطار العربية، فإن معالجة التشغيل لا يمكن حلها بصفة مستديمة إلا عن طريق القطاع الخاص العربي في إطار تكامل اقتصادي واجتماعي مدعوم فعليا من الحكومات العربية وفق ما أقرته من منطلقات جديدة القمة العربية التنموية : الاقتصادية والاجتماعية لعام 2009. وتظل هذه القرارات المرجعية المثلى لتنفيذ العقد العربي للتشغيل الذي طرحته منظمة العمل العربية بطريقة علمية ومُنهجية ومنققة عليها. فالعقد إذن يشكل الاستراتيجية العربية لمستقبل التشغيل في السنوات المقبلة.

واستنادا إلى هاتين المرجعيتين القويتين سياسيا وفنيا، يمكن القول إن رفع تحديات البطالة وكسب رهانات التشغيل عربيا أصبح ضمن أولويات وضرورات المرحلة متى توافرت القناعة والجرأة للقطاع الخاص على رفع معدلات الاستثمار البيئي والتجارة البينية وتقل العمالة العربية.

إن التجارب الحديثة تؤكد أن أي قطاع خاص في حاجة إلى سوق كبرى تتجاوز الحدود الوطنية ليتطور وينمو. وإن القطاع الخاص العربي لا يخرج عن هذه القاعدة. وإذا ما توافرت له البيئة المناسبة، فإنه يمكنه أن يلعب دور المحرك الأساسي ويسهم بفاعلية في حوكمة التنمية العربية، حيث لم يعد ممكنا الاعتماد فقط على عوائد النفط في بعض البلدان وعلى تحويلات المهاجرين في بلدان أخرى وعلى السياحة في مجموعة أخرى من البلدان.

إن التكامل العربي اقتصاديا واجتماعيا يمكن من حل المفارقة العجيبة بين :

- أقطار كثيفة السكان ولها كفاءات بشرية تتجاوز حاجيات التنمية مما يجعلها تدفع بفائض العمالة إلى الاقتصادات الغربية .
- وأقطار ذات تنمية سريعة تتجاوز ما يتوافر لها من كفاءات بشرية مما يجعلها تلجأ إلى العمالة غير العربية.

كما يتطلب التكامل العربي اقتصاديا واجتماعيا من ناحية أخرى كسر الحاجز النفسي. فإذا قبلت الدول العربية بنهاية الجغرافيا في سياق اندماجها في العولمة، فمن المنطقي والطبيعي أن تقبل بنهاية الجغرافيا على مستوى الوطن العربي. ورفعا للشكوك والريبة لعله من المفيد الإشارة إلى أن التجارب الدولية أثبتت أن التكتل يُغني الدول الفقيرة ولا يضر بالدول الغنية. فإسبانيا والبرتغال (دون اعتبار تأثيرات الأزمة المالية العالمية الحالية) أقلعتا من الفقر بعد انضمامهما إلى الاتحاد الأوروبي. وإيرلندا أصبحت دولة غنية. ولو لم تنضم إلى الاتحاد الأوروبي لاحتاجت إلى نحو 60 عاما لتصل إلى متوسط الدخل الفردي الأوروبي. وفي الوقت نفسه حافظت البلدان الغنية على ازدهارها الاقتصادي ورخائها الاجتماعي.

وكلمة النهاية نقطة البداية : إن التنمية الاجتماعية بمختلف أبعادها، خاصة التشغيل والبطالة، باتت تتطلب أكثر من أي وقت مضى معالجة مستديمة ترقى إلى الانتظارات الشعبية الملحة من ناحية وإلى ضرورة سد الذرائع من ناحية أخرى أمام التدخلات الإقليمية والأجنبية على الأقل من هذا الباب.

إن الوضع – وهو على هذا النحو من الخطورة – يقتضي وضع "مخطط مارشال عربي" للتشغيل. فإذا لم نخطط لأنفسنا بإرادة عربية فإن الآخرين سيخططون لنا. وهو ما يسعون إليه جاهدين منذ القدم وحتى الآن.

* * *

المصادر

1. منظمة العمل العربية، النشرات الإحصائية، 2009.
2. - BIT, Rapport V : la crise de l'emploi des jeunes : Il est temps d'agir, 2012.
3. منظمة العمل العربية، الكتاب الإحصائي، 2009.
4. - BIT, Tendances mondiales de l'emploi, 2012.
5. - BM, Valoriser les possibilités d'emploi des pays MOAN, 2004.
6. - BM, Indicateurs de développement dans le monde, 2009.
7. تقرير الألكسو، 2008/1/7، تونس/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : تقرير التنمية البشرية لعام 2009 وتقرير التنمية البشرية لعام 2011.
8. - FMI, 2008.
9. معطيات مجمعة : - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009.
- Peut-on parler d'intégration économique des pays arabes, Algérie-Focus.Com.
- MEBOUL, Abderrahmane, les économies des pays arabes et les Fonds souverains, Le Maghreb, du 23/9/2008.
10. بيانات مجمعة : تقارير منظمة الأمم المتحدة 2005، والبنك الدولي 1998، ومنظمة العمل الدولية، 2008.
11. - Foreign direct investment - FDI, 2009.
12. - ONU, Ashy, 2006.
13. بيانات مجمعة : صندوق النقد الدولي، 2010 / جامعة الدول العربية، 2007.
14. البنك المركزي المغربي، 2009.
15. - BM, Rapport sur une nouvelle vision pour l'intégration économique du Maghreb, Nov. 2006, ch. III.
16. شبكة الإعلام العربية، 2010/7/26 نقلا عن مركز دبي المالي العالمي.
17. غرفة التجارة البحرينية / معطيات على الخط لمجلس التعاون الخليجي.

* * *